جامعـــة الجيلالـــي بونعامـــة بخميـــس مليانـــة

كليـــة العلـــوم الإقتصاديـــة والعلـــوم التجاريـــة وعلـــوم التسييـــر

قســـم :العلـــوم الإقتصاديـــة

الموضـــــوع :

دور الإستثمـــار الأجنبـــي المباشـر فـي معالجـة مشكلـــة البطالـــة فـــي الـدول العربيـــة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الملستر
تخصص تأمينات وبنوك

إعـــداد الطلبـــة :

- ✓ إلهام شامي
- ✓ سعادسالمي

إشـــراف الأستـــاذ :

د. محمدساحل

لجنـــــة المناقشـــة

الدكتـــورة قاسم شاوش سعيدة	رئيس (ة) اللجنـة
الدكتـــورساحل محمد	مقـــــــرر
الدكتـــور أحمد بن يحي الربيع	ممتحنـــــا

السنـــة الجامعيـــة :2016/2015

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم

"وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب"

صدق الله العظيم (سورة هود – الآية 38)

نشكركم الله العلي القدير الذي أنعم علينا بنعمة العقل والدين ووفقنا في إتمام هذا البحث العلمي .

فالحمد لله حمدا كثيرا

نتقد بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور :محمد ساحل لقبوله الإشراف على هذه المذكرة والذي لم يبخل علينا بتوجيهاته القيمة من اجل إتمام هذا العمل

كما نتقدم بالشكر لجميع أساتذة كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير وكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث ولو بالسؤال عنه .

وفي الأخير نشكر أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذا العمل .

إهـــداء

إلى روح أبي الطاهرة الزكية الذي فارقنا هذا

العام أدعوا الله له الرحمة والمغفرة

إلى منبع الحب والحنان أمي حفظها الله وأدام

عليها الصحة والعافية

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله إخوتي أعزائي

.الى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا الفانية

إلى كل من ساندني ووقف بجانبي .

إلى كل من كان سببا في تحفيزي

إلى كل من كان النجاح طريقه والتفوق سبيله .

إليكم جميعا الشكر والتقدير والإحترام

إلهـام

إهـداء

"ولئن شكرتم لأزيدنكم" .

الحمد لله الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم ووفقنا في هذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد

أهدي ثمرة عملي هذا إلى الشمعة التي أنارت دربي وفتحت لي أبواب العلم والمعرفة إلى أعز إنسان في الوجود "أمي" أطال الله في عمرها .

إلى من سعى جاهدا في رعايتي وتربيتي وتعليمي وتوجيهي

إلى من كان رمز القوة والنقاء إلى من كان قدوتي في التربية والأخلاق

إلى "أبي" حفظه الله .

إلى من شاركوني تفاصيل الحياة وأمضيت معهم أسعد الأوقات إلى دفء البيت وسعادته .

إلى إخوتي الأعزاء

إلى البراءة : عبد الحفيظ ، نور الهدى ،عبد الرحمان ،محمد ضياء الدين ،عبد السلام .

إلى من ذكرهم قلبي ولم يذكرهم قلمي .

سعـاد

الملخـص :

يقف التشغيل على رأس التحديات التنموية للأقطار العربية كونها تعاني معدلات بطالة من بين الأعلى على المستوى العالمي ،ويقوم الإستثمار الأجنبي المباشر بدور رئيسي في توفير فرص العمل ويهدف هذا البحث إلى دراسة أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التشغيل في الدول العربية ،حيث أصبحت الدول العربية تصنع ضمن إستراتجيتاها تطوير مناخها الإستثماري لجذب حصة معتبرة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة إليها .أبرزنا أهم عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى أسباب البطالة في الدول العربية .

الكلمات المفتاحية : الإستثمار، الأجنبي المباشر، معدل البطالة، الدول العربية .

Résumé :

L’emploi dépend des problèmes que vit le monde arabe car ce dernier est entête des mondes dans ce demene (chômage) on l’investissement étrogner a un rôle major dans les offres d’emploi .

Cette recherche a pour but d’étudier l’importance de investissement étranger et sur rôle en emploie dans les pays arabes car l’investissement est devenu une stratégie première pour le développent le climat d’invertissent dans ces pays et afin d’attirer un maximum d’investissements étrangers directs

- on a essayé du montrer les grands facture pour attires l’investissement on plus des raisons des causes de chômage dans les pays arabes .

Mots clés :

- l’investissements étrangers directs.

- niveau de chômage .

- les pays arabe .

قائمـــة الجـــداول والأشكـــال

قائمة الجداول :

رقم الفصل	رقم الجدول	المحتوى	رقم الصفحة
01	01	أوجه الإختلاف بين الإستثمار المباشر والغير المباشر	04
02	02	التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية	22
02	03	تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية (بالمليون دولار) لعامي 2014/2013	25
02	04	التوزيع الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لفترة 2015/2003	28
03	05	معدل البطالة في عدد من الدول العربية (كنسبة مئوية من مجموع القوى العاملة)	38
04	06	العلاقة بين البطالة وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ومعدلاته	48
04	07	مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من 2003 – 2015 .	50
04	08	توزيع الوظائف حسب المنطقة الجغرافية	51
04	09	توزيع الوظائف حسب القطاعات	56
04	10	تدفقات الإستثمار الأجنبي الواردة كنسبة من الناتج المحلي 2004– 2013 .	59
04	11	تدفقات الإستثمار الأجنبي الواردة كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت 2005–2014 .	63

قائمة الأشكال:

رقم الفصل	رقم الشكل	المحتوى	رقم الصفحة
02	01	تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية (بالمليون دولار) لعامي 2014/2013	23
02	02	التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية	26
04	03	العلاقة بين البطالة وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ومعدلاته	49
04	04	توزيع الوظائف حسب المنطقة الجغرافية	55
04	05	توزيع الوظائف حسب القطاعات	57
04	06	تدفقات الإستثمار الأجنبي الواردة كنسبة من الناتج المحلي 2013-2004	60
04	07	توزيع الوظائف حسب المنطقة الجغرافية	65

الفهـــــرس

فهـرس المحتويـات :

الشكـر

الإهـداء

الملخـص

المقدمة العامة..... أ ب ج. د

الفصل الأول: الإطار العام للاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة.....02

تمهيد.....02

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.....03

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي.....03

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.....03

ثانيا: مفهوم الاستثمار الأجنبي غير المباشر.....03

ثالثا: الفرق بين مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر.....04

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....04

المطلب الثالث: النظريات الاستثمار الأجنبي المباشر الحديثة.....05

المطلب الرابع: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.....06

المبحث الثاني: البطالة نظريا.....08

المطلب الأول: مفهوم البطالة.....08

المطلب الثاني: أنواع البطالة.....08

المطلب الثالث: البطالة في الفكر الاقتصادي.....10

المطلب الرابع:آثار البطالة.....11

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة.....12

فهرس المحتويات

المطلب الأول: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة.....12

المطلب الثاني: إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة.....13

المطلب الثالث: سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة.....13

الخلاصة.....15

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.....16

تمهيد.....17

المبحث الأول: عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.....18

المطلب الأول: إجراءات الدول العربية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.....18

المطلب الثاني: الحوافز و الضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.....19

المبحث الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.....20

المطلب الأول: عوائق تشريعية و إدارية.....20

المطلب الثاني: عوائق سياسية و اجتماعية و قصور البيئة التحتية.....21

المطلب الثالث: عوائق اقتصادية و مالية.....21

المبحث الثالث: تطور حركة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية.....24

المطلب الأول: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية.....24

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.....25

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.....28

الخلاصة.....32

الفصل الثالث: واقع البطالة في الدول العربية.....33

تمهيد.....34

المبحث الأول: أسباب البطالة في الدول العربية.....35

المطلب الأول: الأسباب المباشرة التي أدت إلى انتشار البطالة في الدول العربية.....35

المطلب الثاني: الأسباب الغير مباشرة التي أدت إلى انتشار البطالة في الدول العربية.....36

المبحث الثاني: تحليل حجم البطالة في الدول العربية و خصائصها.....37

المطلب الأول: تحليل حجم البطالة في الدول العربية.....37

المطلب الثاني: خصائص البطالة في الدول العربية.....39

المبحث الثالث: آثار البطالة في الدول العربية.....40

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية.....41

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية.....41

المطلب الثالث: الآثار السياسية.....46

المبحث الرابع: وسائل علاج مشكلة البطالة في الدول العربية.....42

المطلب الأول: إجراءات الأجل القصير و المتوسط.....42

المطلب الثاني: إجراءات الأجل الطويل.....43

خلاصة.....45

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة في الدول العربية.....46

تمهيد.....47

المبحث الأول: الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التشغيل و الحد من البطالة...48

المطلب الأول: العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات البطالة.....48

المطلب الثاني: حجم الوظائف التي وفرتها الاستثمار الأجنبي المباشر.....50

المطلب الثالث: توزيع الوظائف حسب المنطقة الجغرافية.....51

المطلب الرابع: توزيع الوظائف حسب القطاعات.....56

المبحث الثاني: الأثر غير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الدول العربية.....59

المطلب الأول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي.....59

المطلب الثاني: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت.....63

الخلاصة.....67

الخاتمة العامة 69

قائمة المرجع 71

مقدمـــــة عامـــــة

مقدمــة عامــة :

منذ ثمانينات القرن الماضي تزايد دور الإستثمار الأجنبي المباشر لمكانته المهمة بين وسائل التمويل الخارجي ،كمصدر لنقل المعرفة العلمية وإنتقال التكنولوجيا وتغطية فجوة الإستثمار وضمان الحصول على عنصري المال والتكنولوجيا ولدوره المهم في معالجة الكثير من المشاكل الإقتصادية الشيء تعاني منها دول العالم والدول العربية بصفة خاصة ومن أهمها مشكلة البطالة التي أضحت تفوق المجتمعات والحكومات العربية والتي تتزايد مع تزايد الكثافة السكانية لمساهمته في خلق فرص العمل وتحقيق وفرات إقتصادية للعمال متمثلة في إرتفاع أجورهم الحقيقية وزيادة قدراتهم الإنتاجية وتدريب القوى العاملة على الأساليب الفنية المتطورة ووسائل رفع الكفاءة الإنتاجية .

هذا ما يجعل الدول العربية تسعى لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر لزيادة صفتها من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها .

وبالرغم من الزيادة الملحوظ في تدفقات الإستثمارات في السنوات الأخيرة الماضية إلا أن معدلات البطالة في الدول العربية هي الأعلى والأسوأ في العالم ومن الملاحظ أن هذه المعدلات ترتفع لدى فئة الشباب وبصفة خاصة لدى الخريجين .

ومن المعروف إقتصاديا أن زيادة تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشر الواردة تؤدي إلى خلق مؤسسات إقتصادية جديدة وبالتالي توفير فرص عمل جديدة .

إشكاليــة الدراســة :

فعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما هو دور الإستثمار الأجنبي المباشر في معالجة مشكلة البطالة في الدول العربية ؟

و يندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية :

ما هي أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر ؟

هل تعمل الدول العربية على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ؟

هل يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في الحد من مشكلة البطالة في الدول العربية ؟

الفرضيــات :

1/ يعمل على نقل التكنولوجيا والخبرة والعمالة ونقل أساليب حديثة في الإدارة .

2/ تعمل الدول العربية على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال تنسيق مناخ الإستثمار .

3/ يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في الحد من مشكلة البطالة في الدول العربية .

أهداف الدراسة :

إن الغرض من دراسة هذا الموضوع يندرج من تحقيق الأهداف التالية :

1/ عرض وتقديم الإطار النظري لكل من الإستثمار المباشر والبطالة .

2/ التعرف على عوامل جذب ومعوقات الإستثمار في الدول العربية .

3/ إبراز دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تقليص حدة البطالة في الدول العربية .

أسباب إختيار الموضوع :

1/ رغبة الباحثين في معالجة هذا الموضوع لماله أهمية في الإقتصاد العربي .

2/ محاولة تسليط الضوء على قدرات الدول العربية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر وخفض شبه البطالة .

أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية الدراسة فيما يلي :

1/ إدراك أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل .

2/ الدور الذي يلعبه الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا والخبرات .

الدراسات السابقة :

1/ بن علاق إسماعيل :أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000–2014) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ،تخصص تجارة دولية ،جامعة محمد خيضر –بسكرة .

وجاءت إشكاليتها ما مدى مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000–2014)؟

وهدف إلى عرض الإطار الفكري والنظري لكل من الإستثمار الأجنبي المباشر والبطالة من خلال ما تناوله المفكرون الإقتصاديون والتعرف على ملامح الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000–2014) وإبراز تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر في تقليص سنة البطالة في الجزائر .

2/ إعتدال مصطفى عبد الحميد دياب دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تخصص معدلات البطالة في السودان 1999–2013 ،مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،كلية الدراسات العليا ،مارس 2015 .

تناولت ثلاثة فصول مقسمة على عدد من المباحث في كل فصل :

الفصل الأول يتكون من الإطار النظري للدراسة ،أما الفصل الثاني يتناول دور الإستثمار الأجنبي المباشر في حل مشكلة البطالة في السودان ،أما الفصل الثالث والأخير تناول البحث فيه دراسة الحالة شركة بتروناس .

الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة أن الدراسة الحالية تناولت دور الإستثمار الأجنبي المباشر في خفض معدلات البطالة في الدول العربية .

بينما تناولت الدراسات الأخرى في الدول معينة كالجزائر والسودان .

حـدود الدراسـة :

الجانـب الأول : جغرافيا ليشمل بقاع العالم العربي .

الجانـب الثانـي :فيما يخص فترة فهي تتغير حسب البيانات المتوفرة فقد تم التركيز على السنوات (2010–2014) عند تحليل حجم البطالة في الدول العربية ،الفترة الثانية (2003–2015)التوزيع الجغرافي والقطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية

منهـج الدراسـة :

يقوم هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي ،بوصف وتحليل الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تخفيض معدلات البطالة .

هيكـل الدراسـة :

للمحافظة على التسلسل المنطقي في طرح الأفكار ثم تقسيم الدراسة على أربعة فصول كما يلي :

الفصل الأول : الإطار العام للإستثمار الأجنبي المباشر والبطالة

إهتم بالإطار العام للإستثمار الأجنبي المباشر والبطالة حيث تم تقسيمه على ثلاثة مباحث المبحث الأول ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر والمبحث الثاني ماهية البطالة و المبحث الثالث العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والبطالة .

الفصل الثاني :واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

إهتم بواقع الإستثمار المباشر في الدول العربية حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

المبحث الثاني:عوائق الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية .

المبحث الثالث : تطور حركة التدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشر إلى الدول العربية .

الفصل الثالث : واقع البطالة في الدول العربية

إهتم بواقع البطالة في الدول العربية حيث تم تقسيمه إلى أربعة مباحث :

المبحث الأول : أسباب البطالة في الدول العربية .

المبحث الثاني :تحليل حجم البطالة في الدول العربية وخصائصها .

المبحث الثالث :أثار البطالة في الدول العربية المبحث الرابع :وسائل علاج مشكلة البطالة في الدول العربية .

الفصل الرابع :الإستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في الدول العربية

حيث إهتم الإستثمار الأجنبي المباشر و البطالة في الدول العربية وتم تقسيمه إلى مبحثين ،المبحث الأول :الأثر المباشر اللإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التشغيل والحد من البطالة .

المبحث الثاني :الأثر غير المباشر للإستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الدول العربية .

الفصـــــل الأول :

الإطار العام للإستثمار الأجنبي المباشر والبطالة

الفصل الأول: الإطار العام للاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة.

شهد العالم في السنوات الأخيرة تطورا كبيرا في حركة الاستثمارات و لا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، و هو مهم في تغيير العلاقات الاقتصادية و السياسية و الدولية، و قد تؤثر هذه الاستثمارات بصورة مباشرة أو غير مباشرة في البطالة إما بالحد منها بتوفير فرص عمل جديدة أو بتعزيزها، و الاستثمار الحقيقي و الفعال يجب أن يوفر تشغيلا جديدا لليد العاملة و يزيد في فعالية النشاط الاقتصادي، و من هنا تظهر حاجة الدول إلى الاستثمار الأجنبي المباشر لهذا تضع سياسات فعالة لجلب الاستثمارات.

بحيث أننا سنتطرق في هذا الفصل إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة و العلاقة بينهما.

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

قد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال و أسواق العمل و زيادة الأجور و إنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له، و سنقوم في هذا المبحث بالتعرف على مفهوم الاستثمار الأجنبي و أنواعه و النظريات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي .

الاستثمار الأجنبي هو الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد، و يعكس منفعة و سيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم، في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها.

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

هو نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر.

و يشار إلى الكيان المقيم باصطلاح " المستثمر المباشر" و إلى المؤسسة باصطلاح " مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر".

و تنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمرين، المستثمر المباشر و المؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة، و لا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر و المؤسسة، بل يشمل أيضا جميع المعاملات اللاحقة بينهما، و جميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت منتسبة أو غير منتسبة[1].

ثانيا: مفهوم الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

هو ذلك النوع من الاستثمارات التي يقتصر فقط على انتقال الأموال النقدية دون أن يكون للمستثمر الأجنبي ملكية كل أو جزء من المشروع الاستثماري، و لا يتمتع المستثمر الأجنبي بالرقابة أو السيطرة و اتخاذ القرار في هذا الشكل من أشكال الاستثمارات.

و للاستثمارات غير المباشرة صور متعددة لعل أهمها: شراء السندات الدولية و شهادات الإيداع المصرفية الدولية[2].

[1]- .ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، السنة 2011، ص 98.
[2]- عبد الله عبد الكريم " ضمانات الاستثمار في الدول العربية"، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، سنة 2008، ص 21.

ثالثا: الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر.

جدول رقم 01 :أوجه الاختلاف بين الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر:

من خلال الجدول أدناه سنقوم بالتعرف على الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر من حيث الاستخدام و من حيث الملكية و من حيث الادارة

وجه الاختلاف	الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي غير المباشر
من حيث الاستخدام	الاستثمار في الأصول الحقيقية	الاستثمار في الأسهم و السندات
من حيث الملكية	يكون بين المستثمر الأجنبي و الدولة المضيفة	يكون عن طريق الأشخاص الطبيعيين المقيمين في دولة ما.
من حيث الإدارة	يكون للطرفين الأجنبي و الدولة	تكون للدولة المضيفة

المصدر: نمر عمر زيادة، " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية العمل الفلسطيني، ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم مالية، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، سنة 2013، ص 36.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

يأخذ الاستثمار الأجنبي عدة أشكال لعل من أهمها:

1/ مشروعات ملكيتها مشتركة (الاستثمار المشترك):

و تعتبر هذه المشروعات مشتركة بين المستثمر الأجنبي و المستثمر المحلي و بنسب متفاوتة، تحدد وفقا للاتفاق الشركاء، و حسب القوانين المنظمة، لتملك الأجانب، حيث تنص قوانين كثيرة من الدول التي يقام فيها المشروع المشترك على أن لا يتجاوز نسبة المستثمر الأجنبي عن 49% من رأس مال المشروع، و ذلك تفاديا للهيمنة الأجنبية على جانب مهم من مشروعات الاقتصاد المحلي.

2/مشروعات تملكها الشركات الأجنبي بالكامل في الاقتصاد المضيف:

و هذا الشك من الاستثمارات يتيح للعنصر الأجنبي السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار، و لهذا لا تحبذه الكثير من الدول للمستثمر فيها، خشية أن يؤدي إلى التبعية و الهيمنة الاقتصادية من قبل المستثمر الأجنبي.[1]

[1]- ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار"، مرجع سابق ذكره، ص ص 102،.

3/ الشركات متعددة الجنسيات :

و هي الشركات التي تملك مشاريع كثيرة في دول مختلفة في العالم حيث تتميز هذه الشركات بضخامة أعمالها و أنشطتها، و يمكن القول بأن "الاستثمار الأجنبي المباشر و الشركات متعددة الجنسية شيئان متلازمان اعتاد الاقتصاديون على الجمع بينهما بطريقة مترادفة"[1].

المطلب الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي الحديثة:

أولا: النظريات الاحتكارية:

تبحث هذه النظريات عن الإجابة لظاهرة الاستثمار في تركيبة السوق الذي فيه تستأثر منظمة ما بوضع، أو تمتلك ميزة الشيء الذي يدفعها أو يمكنها من الاستثمار في الخارج، وهذا المنحنى فيه ثلاث نظريات:

أ- ظاهرة المنظمة الأولى في السوق (الرائدة):

قد تتمكن منظمة أخرى من الدخول إلى السوق و اللحاق بالمنظمة الرائدة من الناحية الفنية، إلى أن المنظمة الأولى تكون قد خلقت لنفسها سمعة و اسما في سوق تلك السلعة، مما يجعل من الصعب على المنظمة الجديدة منازلتها أو تهديد وضعها في السوق.

ب- نظرية الاستثمار (الاحتكار):

تفترض هذه النظرية أن العمل في بيئة خارجية بعيدة عن المقر الأصلي للمنظمة شيء مكلف في حد ذاته و عائق مثبط، و للتغلب على هذه التكاليف يجب أن تمتلك و تستأثر بميزة قوية مثل امتلاك تقنية جديدة غير معروفة من أجل تحقيق عوائد تعوضها عن التكاليف الزائدة[2].

ج- الاستثمار الأجنبي كرد فعل لنشاط منافس:

هنا يلاحظ أصحاب هذه النظرية أن المنظمات التي تستثمر في الخارج هي منظمات كبيرة شبه احتكارية و يقولون أن استثمارها يأتي عادة كرد فعل لتحرك قامت به شركة محلية منافسة كقيام شركة كوكا كولا بالاستثمار في الصين بعد قيام شركة بيبسي بدخول السوق الروسي.

---

[1]- ماجد أحمد عطا الله، مرجع سابق ذكره، ص ص 102، 103.

2- رانية سعيد أبو بكر، " مقدمة في التجارة العالمية"، تخصص تسويق power point. WWW.Nabonlin ;org ar risearch economic

ثانيا: نظرية دورة حياة السلعة:

تستخدم هذه النظرية إطار دورة حياة السلعة المعروفة كمدخل لتفسير التجارة و الاستثمار الخارجيين.

المرحلة الأولى: الإبداع و الإنتاج و البيع في السوق المحلية:

في بداية تقديمها تكون هذه السلع الكمالية مرتفعة الثمن نتيجة ارتفاع تكاليف البحث و التطوير، في هذه المرحلة يكون التركيز على السوق المحلية.

المرحلة الثانية: النمو و التصدير:

في هذه المرحلة يبدأ حجم المبيعات بالازدياد نتيجة ازدياد حجم الطلب على هذه المنتجات و بالتالي انخفاض التكاليف الثابتة مما يؤدي إلى انخفاض سعرها و تبدأ الشركة بالتصدير.

المرحلة الثالثة: النضج و الاستثمار:

في هذه المرحلة يبدأ إنتاج السلعة في الدول التي كانت تستوردها خاصة الدول الغنية، و بهذا تجد الشركة نفسها مهددة إما بظهور منتجين محتملين جدد، و إما لأن الدول المستوردة بدأت تفرض رسوما جمركية واردات تلك السلعة.

المرحلة الرابعة: انخفاض مبيعات الشركة صاحبة السلعة:

في هذه المرحلة تفقد الشركة الأصلية تحكمها في السلعة و يظهر منتجون آخرون في الدول الغنية و الفقيرة، و تكون مبيعات الشركة قد بدأت في الانخفاض، حيث أصبحت السلعة ووسائل إنتاجها معروفة و نمطية.

ثالثا: النظرية التوليفية:

هي تؤكد على عناصر متعددة، فهناك المتغيرات المتعلقة بالدولة (الأجنبية) و تلك المتعلقة بالمنظمة و مجموعة ثالثة أسماها عناصر الاستيطان و هي التي تحدد في النهاية أي شكل يتخذه الاستغلال.[1]

المطلب الرابع: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

1/ المحددات الاقتصادية:

1 رانية سعيد أبو بكر، نفس المرجع السابق تخصص تسويق power point . WWW.Nabonlin ;org ar risearch economic [1]

تعتبر المحددات الاقتصادية الأهم من بين المحددات في تحديد و اختيار موقع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تتمثل هذه المحددات في الحافز الاستثماري للمستثمر الأجنبي في دولة ما إلى حجم السوق، و مدى توافر الموارد الاقتصادية، حيث تشمل المحددات الاقتصادية العديد من المؤشرات التي تدل على مستوى أداء الاقتصاد القومي و هي:

- مستوى درجة الانفتاح على العالم الخارجي.
- القوة التنافسية للاقتصاد القومي.
- مدى القدرة على تحمل الأعباء المفروضة على الاقتصاد القومي.
- حجم السوق و احتمالات النمو.

2/ المحددات السياسية و القانونية:

إذا امتاز النظام السياسي بالاستقرار الأمني و الديمقراطي لبلد ما، و غاب عنه احتمالات الحروب، هذا كان عاملا هاما و جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى العكس تماما كلما كان التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي مرتفعا و كذلك محاولات المصادرة و التأميم، يؤدي ذبك بشكل سلبي على زيادة تلك الاستثمارات[1].

3/ المحددات البيئية و المؤسسية:

كلما احتوى النظام البيئي على مجموعة من القيم و العادات و التقاليد الإيجابية كان له أثرا بالغا الأهمية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، و كلما امتاز النظام الإداري و الأجهزة التي تدير الاستثمار و المنظمين له و نظم المعلومات الاستثمارية بسهولة الإجراءات ووضوحها كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار.

4/ معدلات التضخم:

إن لمعدلات التضخم المرتفعة آثار سلبية على جاذبية مناخ الاستثمار، فمعدلات التضخم لها آثار سلبية على سياسات التسعير و حجم الأرباح، و من ثم على حركة رؤوس الأموال، و يتوجه المستثمرون الأجانب إلى الأنشطة قصيرة الأجل و ابتعادهم عن الاستثمارات الطويلة[2].

1- وسلم عمر كامل العماوي " دور الاستثمارات العربية البينية في خلق فرص عمل في الدول العربية، ماجستير العلوم الاقتصادية، تخصص علوم مالية، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2013، ص 30.
2- وسلم عمر كامل العماوي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

المبحث الثاني: البطالة نظريا.

البطالة ظاهرة وجدت في أغلب المجتمعات الإنسانية في السابق و الحاضر، و البطالة ترتبط عادة و بشكل عام بحالة الدورة الاقتصادية، و هي ناتجة إما بسبب عوامل داخلية تتعلق بإجراءات العمل و التوظيف، أو نتيجة العوامل الخارجية تتعلق منظومة الاقتصاد الدولي، و من خلال مبحثنا نحاول دراسة مشكلة البطالة و أنواعها و أسبابها و طرق معالجتها.

المطلب الأول: مفهوم البطالة.

البطالة لغة: بالكسر و قيل بالضم هي على نقيضها و هي العمالة، أو هي من بطل الأجير يبطل بالضم بطالة بالفتح أي تعطل فهو بطال.

البطالة اصطلاحا: تطلق البطالة على ثلاث معاني:

1- عدم تناسب فرص العمل من قوى البشر أو قلة فرص العمل المعروضة مع كثرة الطلب عليها.
2- عدم إسناد عمل أي كان نوعه إلى الشخص.
3- عدم قيام الشخص بعمل ما بناء على رغبته في عدم العمل.

و من ثم يمكن أن تعرف البطالة بأنها: عدم ممارسة الفرد لأي عمل ما سواء كان عملا ذهنيا أو عضليا أو غير ذلك من الأعمال، و سواء كانت عدم الممارسة ناتجة عن أسباب شخصية أو إرادية أو غير إرادية[1].

المطلب الثاني: أنواع البطالة و أسبابها.

1- أنواع البطالة في المجتمعات:

معرفة نوع البطالة أمر مهم لمعرفة الأسباب المؤدية لها و إمكانية تشخيص العلاج المناسب لها[2].

- **البطالة الدورية:** هي البطالة التي تظهر و ترتبط بالدورات الاقتصادية، حيث تظهر و تنتشر البطالة الدورية في الدول الرأسمالية المتقدمة، لأن النشاط الاقتصادي يظهر عليه عبر الزمن فترات صعود و هبوط دورية تكون نتيجة للتقلبات التي تحدث في الطلب الكلي.[3]
- **البطالة الهيكلية:** هي البطالة التي ترتبط بطبيعة الهيكل الاقتصادي داخل المجتمع و بالذات في هيكله الإنتاجي، و التي تنتج بناء على التغيرات الهيكلية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد القومي، حيث تزداد

[1]- د. أسامة السيد عبد السميع " مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الإسلامية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 09.
2- وسلم العماوي ، مرجع سبق ذكره ص.46.
3- وسلم العماوي ، مرجع سبق ذكره ص. 47

الأهمية النسبية لقطاعات إنتاجية و تنخفض الأهمية النسبية لقطاعات أخرى من القطاعات الإنتاجية، و هذا يؤدي إلى تعرض الأفراد العاملين إلى البطالة بسبب أن مؤهلاتهم غير متوافقة مع متطلبات الوظائف الشاغرة.

- **البطالة الاحتكاكية:** و هي تمثل توقف جزء من قوة العمل بسبب الانتقال أو البحث عن وظائف جديدة، و تكون بشكل مؤقت بسبب التطورات في ظروف العمل و في التكنولوجيا، أو بسبب الانتقال من وظيفة إلى أخرى أفضل و أكثر أجرا[1].
- **البطالة الإجبارية:** و تتواجد بين أفراد يرغبون في العمل بالأجر السائد في السوق و لا يجدون فرص عمل، و عادة ما يحدث نتيجة لتدني الطلب الفعال[2].
- **البطالة الاختيارية:** هي البطالة التي يرجع وجودها إلى الارتفاع في معدلات تعويضات البطالة، كما و أنها تنتج بناء على دخول أخرى غير دخول العمل، مثل الأغنياء العاطلين و بعض الفقراء المتسولين، و سميت البطالة الاختيارية بناءا على الوصف التي وصفها لها "كينز" و ذلك بسبب تفضيل العامل لتعويضات البطالة كمصدر للدخل[3].
- **البطالة الموسمية:** هي البطالة التي تكون رهينة للمواسم المناخية و المواسم الاجتماعية، حيث يتم تعطيل عدد كبير من العمال خلال أجزاء من السنة، بسبب الأحوال الجوية حيث يتعطل الفلاحون و عمال البناء و عمال صناعة المشروبات و المأكولات الصيفية في فصل الشتاء، كما يتعطل في فصل الصيف العاملون في الصناعات الشتوية.
- **البطالة المقنعة:** تمثل البطالة المقنعة جانب من القوة العاملة الذين يعملون و لكن عملهم غير منتج، و هي التحاق الأشخاص بوظائف معينة يتقاضون عليها أجورا بالرغم من أنهم لا يساهمون في الإنتاج على الإطلاق، و هم يمثلون عمالة يمكن سحبها من مواقع الإنتاج دون نقص الكمية المنتجة، مع عدم إحداث أي تغير جوهري في التنظيم أو رأس المال[4].

ثانيا: أسباب البطالة

إن للبطالة أسباب كثيرة منها أسباب داخلية و أسباب خارجية.

1- الأسباب الداخلية: ترتبط الأسباب الداخلية للبطالة بالسياسات الداخلية للمجتمع و من أبرز تلك الأسباب ما يلي:

أ- الزيادة السريعة في النمو السكاني، حيث ينشأ عنها خلل في التوازن بين قوى العرض و الطلب في سوق العمل.

ب- عدم التوسع في المشاريع الإنتاجية و إيجاد مشروعات جديدة.

---

[1]- وسام العماوي، مرجع سبق ذكره، ص 48.
[2]- د. أسامة السيد عبد السميع "مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الإسلامية"، مرجع سبق ذكره، ص 16.
[3]- مرجع سبق ذكره، ص 49.
[4]- مرجع سبق ذكره، ص 50.

ج- انتقال بعض العاملين من وظائفهم إلى وظائف أخرى، و من صناعات إلى صناعات أخرى، و في هذه الفترة الانتقالية يكون الأفراد في حالة بطالة.

د- عدم الاستغلال الكفء للثروات الطبيعية بسبب الضعف في المنظمين و انخفاض حجم المدخرات و سوء إدارتها و توجيهها نحو الاستثمارات.

ه- اتجاه الأفراد نحو التعليم الأكاديمي و الوظائف الحكومية و تجاهلهم الأعمال الحرة.

2- الأسباب الخارجية:

أ- المديونية الخارجية، حيث يتم اختيار التمويل الخارجي و إهمال تعبئة الإمكانيات المالية المتاحة داخليا مما يؤدي إلى تراجع الادخار لفائدة سداد المديونية و من ثم تراجع الاستثمار و التشغيل.

ب- التقدم في مجالات التكنولوجيا و التصنيع و التعليم.

ج- فقدان الدول لاستقلالها الاقتصادي الناتج عن خصخصة ممتلكاتها للرأسماليين مما يؤدي إلى مرونة العمل و إعادة النظر فيه و بالتالي تؤدي إلى تسريح العمال، و تعمل هذه السياسة إلى القضاء على الأسواق المحلية.

د- انخفاض أسعار المواد الأولية التي تصدرها الدولة، و ارتفاع أسعار المواد المستوردة يؤدي إلى صعوبات اقتصادية و تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، و ازدياد معدلات البطالة.

ه- الاعتماد على التقنيات المتطورة التي تستخدم الأنشطة كثيفة رأس المال.

المطلب الثالث: البطالة في الفكر الاقتصادي.

1- البطالة في الفكر الكلاسيكي:

تقوم النظرية الكلاسيكية على عدد من الافتراضات الأساسية أهمها: سيادة ظروف المنافسة الكاملة في كافة الأسواق، و مرونة الأجور و الأسعار، و يؤمن الفكر الكلاسيكي بسيادة ظروف التوظف الكامل لعنصر الإنتاج كافة بما فيها عنصر العمل، و لا يهتم الكلاسيك بدراسة موضوع البطالة، و إنما انصب اهتمامهم الأساسي على كيفية تحقيق التركيم الرأسمالي في الأجل الطويل بوصفه المحدد الأساسي لمستوى أداء النشاط الاقتصادي و النمو فيه[1].

السكانية،و يتراكم رأس المال و النمو الاقتصادي و بالطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي.

2- البطالة في الفكر النيوكلاسيكي:

[1]- علي عبد الوهاب نجا " مشكلة البطالة و أثر الإصلاح الاقتصادي عليها"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2005، ص 33.

يعد الفكر النيوكلاسيكي امتدادا للنظرية الكلاسيكية، لذا فإنهم يؤمنون بالحرية الاقتصادية و سيادة حالة الاستخدام الكامل، استنادا لقانون (SAY) للأسواق، الذي ينص على أن كل عرض يخلق الطلب عليه، أكد النيوكلاسيك مثلما سبقهم الكلاسيك على أن كل زيادة في عرض العمل ينتج عنها بطالة في سوق العمل، مما يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي و يترتب عليه زيادة في الكمية المطلوبة من العمل حتى تستوعب البطالة و تحقق الاستخدام الكامل.

3- البطالة في الفكر الكينزي:

و ترى النظرية الكينزية البطالة الاقتصادية هي بطالة إجبارية، حيث عرفت باسم البطالة الكينزية، و التي عرفها كينز بأنها: تلك البطالة التي تحقق عند ارتفاع مستوى السعر مع ثبات معدل الأجدر النقدي" انخفاض معدل الأجر الحقيقي"، إذا ما بقي عرض العمل أعلى من الاستخدام السائد و الطلب على العمل أقل من الاستخدام السائد، أي انخفاض الطلب الكلي[1].

المطلب الرابع: آثار و كيفية معالجة البطالة.

و يترتب على البطالة مجموعة من الآثار الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

1- الآثار الاقتصادية:

- تمثل البطالة الضياع الحقيقي للموارد الاقتصادية من خلال فقدان المجتمع للإنتاج الحقيقي من السلع و الخدمات التي كان يمكن إنتاجها بواسطة العمال العاطلين عن العمل.

- ما يترتب على تخصيص جانب من موارد الدولة للإنفاق على الاحتياجات الأساسية للمتعطلين، حيث تجد الدولة نفسها أمام عبء إعانة العاطلين عن العمل و التي تؤثر بالسلب على ميزانية الدولة[2].

- تؤدي البطالة إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لوجود علاقة طردية بين البطالة و انخفاض الناتج المحلي الإجمالي حسب قانون أوكن.

- تعمل البطالة على إضعاف القوة الشرائية للعاطلين عن العمل، مما يؤدي إلى انخفاض قدرته على إشباع حاجاته الاقتصادية.

- تعمل البطالة على ارتفاع معدلات الجريمة و الانحراف بين صفوف العاطلين عن العمل مما يهدد الاستقرار الاجتماعي للمجتمع.

---

[1]- وسام العماوي، مرجع سابق ذكره، ص 58.
[2] نفس المرجع السابق ،ص 59 .

2- الآثار الاجتماعية و السياسية:

- الرغبة في الهجرة من مجتمعه لإقناعه بأنها حلا ضروريا أو موقعا.

- الارتفاع المستمر في حالات الأمراض النفسية بين العاطلين عن العمل مما تعمل على ظهور التفكك الأسري.

- تؤدي البطالة إلى انعدام الاستقرار الاجتماعي، و هذا يؤدي غالبا إلى عدم الاستقرار السياسي و الأمني[1].

كيفية معالجة البطالة:

- العمل على توسيع وتنويع النشاطات الاقتصادية حتى يتم استخدام و تشكيل أكبر عدد من العاملين في الاقتصاد من خلال تطوير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد.
- العمل على تقوية و دعم المنتجين الصغار من فلاحين و حرفيين.
- العمل على دعم الأنشطة الإنتاجية من خلال فتح مشاريع إنشائية تستوعب جزء من العمالة لتزيد من الإنفاق الكلي، مما يعمل على تحريك الطلب.
- الحد من العمالة الوافدة من خلال وضع القوانين و التشريعات و مراقبة الحدود.
- زيادة الاستثمارات الحكومية في كافة القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- وضع معدلات الأجور التي تتناسب مع طبيعة الأعمال و محاربة انخفاض معدلات الأجور المدفوعة.

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة.

ينطلق المبحث من فرضية مفادها أن هناك علاقة بين الاستثمار الأجنبي و البطالة، و هذه العلاقة لها وجهين الأول الإيجابي من خلال ما توفره من فرص العمل، أو قد يعمل على تعزيز ظاهرة البطالة في حال تسريح العاملين أو استبدالهم بعمال أجانب.

المطلب الأول: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة.

إن للاستثمار الأجنبي المباشر آثارا مباشرة في سوق العمل فهو قد يحدث آثارا إيجابية إذا كان يوفر الوظائف الجديدة على مرحلتين، الأولى أثناء مرحلة الإنشاء و الثانية عند دخول الاستثمار الجديد مجال الإنتاج، كما يكون مثمرا إذا كان المستثمر الأجنبي مهتما بشبكات الأمان الاجتماعية كما حدث في تونس في مشروعات عامة تم بيعها لمستثمرين أجانب، إذ شجعت التعويضات الممنوحة لبعض العاملين على إنهاء الخدمة و المغادرة

- وسلم العماوي، مرجع سابق ذكره، ص 53.
- وسلم العماوي، مرجع سابق ذكره، ص54.
[1] وسلم العماوي، مرجع سابق ذكره ص

بشكل طوعي و خفضت الحاجة للطرد التام، و في بلدان أوروبا الشرقية و آسيا الوسطى قام بعض المستثمرين بدفع معونات البطالة كتكاليف اجتماعية.

إن تهيئة جو تنافسي يصاحبه اهتماما بشبكات الأمان الاجتماعية سيؤدي إلى كبح أو بالأحرى تأجيل القرار بالهجرة بما يوفره من فرص عمل و أجور مغرية، إذ يعمل على إيقاف استنزاف الخيرات الوطنية التي تشكو منها البلدان المضيفة و لا سيما النامية منها، إلا أن هذا قد يكون بصورة مؤقتة أي أن فاعلية تأجيل القرار بالهجرة للكوادر الوطنية يرتبط بعدم لجوء الشركات الأجنبية إلى إغراء و جذب الكوادر خارج أوطانها[1].

المطلب الثاني: إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة.

تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تحقيق وفرات اقتصادية للعمال تتمثل في ارتفاع أجورهم الحقيقية و زيادة قدراتهم الإنتاجية، و هذا بتدريب القوى العاملة على الأساليب الفنية المتطورة ووسائل رفع الكفاءات الإنتاجية، حيث تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى خلق تكاملات رأسية و أفقية، و تشجيع قيام مشاريع مساندة لتلك الاستثمارات و بالتالي خلق فرص عمل جديدة، فهي ستدفع ضرائب للدولة المضيفة و ستزيد استثماراتها و تخلق فرص عمل جديدة، و نظرا لارتفاع الأجور ستهرب العمالة إليها مما يؤثر على ثبات العمالة الموسمية و إنشاء المشروعات الكثيفة العمالة، و كذلك اختيار التكنولوجيا المناسبة سيؤثر على خلق فرص عمل جديدة و تنوعها، و يمثل جذب و جلب الاستثمارات الأجنبية إلى الدولة المضيفة علاجا للظواهر غير الصحيحة المتمثلة في هجرة العقول و الكفاءات و رؤوس الأموال و يكون هذا بإبقاء هذه العوامل الإنتاجية من عمال و رؤوس أموال للعمل مع المستثمر الأجنبي في الداخل بدلا من أن تخرج خارج الاقتصاد الوطني[2].

المطلب الثالث: سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة.

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على خلق فرص عمل جديدة في سوق العمل للبلد المضيف فهذا أمر غير مسلم به، بل قد يؤدي إلى زيادة معدل البطالة، فمن جهة تشي بعض الفرضيات إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور هام في الحد من مشكلة البطالة من خلال التوظيف المباشر في زيادة فرص العمل في الصناعات المحلية التكميلية الأمامية و الخلفية، و لكن هذا التأثير يعتمد بشكل كبير على طريقة إنشاء الاستثمار، فإذا كان تأسيسا فهذا بدون شك سوف يخلق فرص عمل جديدة، بينما في حالة الاندماج و الاستحواذ قد يؤدي هذا النوع من الاستثمارات إلى زيادة معدل البطالة، نظرا لسعي الشركة الجديدة للاستغناء عن بعض العاملين بسبب التقنية المستخدمة، أو استبدال العمالة المحلية بأخرى أجنبية، كذلك يعتمد هذا التأثير على القطاع الذي يعمل فيه المستثمر الأجنبي

[1]- مجلة نيروز، ص 410.
وسلم العماوي، مرجع سابق ذكره، ص 26 -
[2] - ، مرجع سابق ذكره، ص- 27.
[2]

المباشر، فمثلا الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الخدمي قد لا يخلق فرص عمل مثل القطاع الصناعي الذي يعتبر كثيف الاستخدام للأيدي العاملة[1].

2- عامر شاكر، هناء صلاح أحمد، " دور الاستثمارات الأجنبية المباشر في عملية التنمية الاقتصادية"، مجلة جامعة نوروز، العدد صفر،سنة 2012، ص507.

الخلاصـــــة:

تعد البطالة ظاهرة طبيعية في أي اقتصاد، حيث أنه من الصعب الوصول إلى مستوى التوظف الكامل لكل أفراد القوى العاملة، لذا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مخرجا لحل العديد من المشاكل بهدف زيادة حجم العمالة و من ثم التقليل من حجم البطالة و معدلها، و مما لا شك فيه هو أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلعب دورا كبيرا و فعال في التقليص من حدة البطالة و القضاء على جانب النقص في التشغيل و خلق فرص عمل جديدة،و بالتالي يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة و معدلات البطالة، كما أن لها آثار إيجابية و سلبية.

الفصـــــل الثانـــي :

واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

تمهيـــد :

تسعى الدول العربية إلى استقطاب و جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما لها من أهمية و فوائد كبيرة على البلد المضيف و ذلك من خلال زيادة كفاءة و خبرة اليد العاملة و كذا زيادة و نمو مؤشرات الإنتاجية، و من أجل ذلك تعمل على تخطي العوائق التشريعية و الإدارية و الاقتصادية و غيرها من العوائق التي تواجهها.

فتحسن مناخ الاستثمار في الدول العربية يبرز جهود الاقتصاديات العربية لتعبئة و تحريك الإمكانيات الاستثمارية المحلية و الأجنبية و العمل الدؤوب على زيادة حصتها من التدفقات الاستثمارية الدولية، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أهم مصدر تمويلي حاليا يتم من خلاله تدفق رؤوس الأموال.

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

تسعى الدول العربية جاهدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال فتح اقتصادها و تطبيق سياسات أكثر تحرر و قامت بالعديد من الإجراءات و تقديم الضمانات و الحوافز و تحسين مناخها الاستثماري من أجل تشجيع الاستثمار فيها و ذلك لتحقيق أهداف تنموية و مواكبة الدول المتقدمة.

المطلب الأول: إجراءات الدول العربية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتمثل هذه الإجراءات في [1]:

- وضع الأطر التشريعية لحماية تلك الاستثمارات.
- إجراءات ميسرة لدخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تقديم ضمانات و حوافز مناسبة و تحديد تحويل الأرباح رؤوس الأموال.
- تسهيل الإجراءات الإدارية و لا سيما من خلال إنشاء الشباك الوحيد.
- استحداث وكالات لدعم الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- إصدار قوانين جديدة أستحداث قوانين سابقة.
- العمل على الحد من الفساد الإداري بما ينعكس إيجابا على مصداقية السياسات[2].
- تعزيز مبادئ الإفصاح و الشفافية و الحوكمة في جميع نشاطات القطاعات الاقتصادية الخاصة و العامة و المختلطة بما يعزز ثقة المستثمر[3].
- العمل على إصلاح بيئة إدارة الأعمال و الارتقاء بمؤشرات التنافسية العالمية و كذلك مؤشرات بيئة الأعمال نفسها[4].

1- يوسف مسعداوي، "دور تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارات لحالات بعض الدول العربية"، جامعة سعد دحلب، العدد الثالث، 2008، ص 168.

2- أحمد منير النجار، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الدول العربية"، ملتقى دولي " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة خنشلة، الجزائر، أيام الملتقى من 09 – 10/ 04 – 2013، ص 16.

3- نفس المرجع، ص 16.

4- نفس المرجع، ص 16.

- إيجاد هيئات فاعلة لترويج و تشجيع الاستثمار و تستهدف الترويج للإقليم الاقتصادي و خدمة المستثمر المحلي الأجنبي لجذب حصة أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و استخدامها في قطاعات إنتاجية تدخل ضمن إطار الخريطة الاستثمارية[1].
- دعم سياسات تشجيع الاستثمار التقليدية كالإعفاء الضريبي، و مع الازدواج الضريبي، و تسهيل إجراءات الحصول على التراخيص الإدارية اللازمة[2].
- تحسين البنية التحتية: تطوير البنية التحتية بكل مكوناتها، يعتبر من أولويات خاصة و أنه يمثل أحد أبرز العناصر الداعمة لقطاعات الإنتاج من خلال تحسين الإنتاجية و تقليص التكاليف، و دعم التنافسية لدى المنشآت، و كذلك الاتصالات المحلية و العالمية هي وسيلة هامة في الاتصال و التقليل من الهدر في الوقت، و لا يكفي توفر الاتصالات لوحده و إنما المهم سرعتها، إن عدم توفر البنية التحتية و بالشكل الكافي لحركة التنمية سيؤدي إلى إعاقتها، فالاقتصاديات العربية تعاني من بنية تحتية لا تساير الاقتصاد بالاستثناء بعض الدول الثرية البترولية مثل الدول الخليجية[3].
- التركيز على محاور الكفاءة الاقتصادية و القدرة التنافسية و تعزز الحوكمة لضمان إجراءات فعالة و شفافة[4].

المطلب الثاني: الضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

يمكن تلخيص أهم الضمانات في[5]:

- احترام حقوق المستثمر التي اكتسبها من لقانون استثمار سابق.
- عدم جواز الاستيلاء على استثمار أجنبي و تأميمه إلا بقانون أو عن طريق القضاء.
- حتى تحويل رأس المال في الأرباح.
- حل المنازعات.

---

[1]- نفس المرجع، ص 17.

[2]- نفس المرجع، ص 17.

[3]- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، ص 234.

[4]- جوزي جميلة، " دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية " / www. Kantakji . com media/3210/01026.doc

[5]– صحيفة العربي، "عقبات كبيرة تحد من جاذبية المنطقة العربية للاستثمار الأجنبي"، العدد 9980، ص 11، نشر بتاريخ 2017/07/16. www.alarab.co.nk/ ?!d=57286

المبحث الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

يوجد عوائق تواجه المستثمرين الأجانب في الدول العربية، مما يؤدي إلى تقليص حجم الاستثمارات الواردة إليها منها عوائق تشريعية و إدارية و حتى أمنية، مما يبث الخوف من الخسارة لدى المستثمرين، بالرغم من الجهود المبذولة لتحسين الاستثمار فيها.

المطلب الأول: عوائق تشريعية و إدارية.

1/**عوائق تشريعية:** تعاني معظم الدول العربية من حالات التخبط التشريعي و عدم ثبات أو استقرار التشريعات التي تنظم الاستثمارات مما يؤدي إلى توليد الشعور بعدم الثقة و الطمأنينة، إلى جانب القيود المفروضة على تملك الأراضي[1].

- بعض الدول العربية تفرض قيودا على حرية تحويل و نقل أرباح المستثمر إلى الخارج، و في بعض الأحيان تطالبه بتدوير الأرباح داخل البلد التي يستثمر فيه، كما تتدخل بعض الدول العربية في تحديد أسعار المنتجة استثماريا[2].

2/**عوائق إدارية:** تتمثل في تدني مستوى دراسات الجدوى الاقتصادية، حيث أن معظم هذه الدراسات في الدول العربية لم ترقى إلى المستوى المطلوب، و ذلك لعدم إلمامها بمختلف جوانب المشروع، و عدم تقديرها للاحتياجات الفعلية.

و أيضا تفشي الفساد الإداري و الاستخفافات بعبارات النزاهة و الأمانة و الرقابة الذاتية[3].

---

[1]– الوزاني آسية، عطاف كريمة، " دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص علوم مالية و نقدية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، دفعة 2014/ 2015، ص 54.

[2]– تشام فاروق، " الاستثمارات العربية واقعها و آفاقها في ظل النظام العالمي الجديد"، المنظمة العالمية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2006، ص 47.

3- جوامع لبيبة، "أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة دفعة 2014/ 2015، ص 27.

المطلب الثاني: عوائق سياسية و اجتماعية و قصور البنية التحتية الأساسية.

1/ عوائق سياسية و اجتماعية: تتمثل في:

تعاني معظم الدول العربية من اضطرابات سياسية خاصة مناطق الشرق الأوسط و خاصة المجاورة لإسرائيل[1].

و عدم الاستقرار السياسي و الأمني في الدول العربية المعروفة بدول الربيع العربي فتأكيد بعض التقارير أن حالة عدم الاستقرار في دول الربيع العربي ساعدت على هروب الاستثمارات الأجنبية منها، بدأت هذه الدول تعاني من انخفاض حاد في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و تراجعا واضحا في تدفقات هذه الاستثمارات إلى كل من مصر و تونس و ليبيا و اليمن و سوريا[2].

المطلب الثالث: عوائق اقتصادية و مالية.

تتمثل في[3]:

- احتكار القطاع العام للكثير من الأنشطة الاقتصادية.
- القيود المفروضة على تحويل الأرباح و رأس المال الخارج الدول المضيفة.
- تدهور قيمة العملة و تعدد أسعار صرفها في معظم الوقت و القيود المفروضة على تحويلات المستثمرين تبرز خلل السياسة النقدية في الدول العربية و قد أدى تدهور قيمة العملة المحلية إلى انخفاض القيمة الحقيقية لبعض استثمارات الشركات مما فرض عليها لمقابلة هذا الانخفاض كتجنب مخصصات تخصم من الأرباح التشغيلية.

---

[1]- الوزاني آسية، عطاف كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[2]- نسيم حسن أبو جامع، "أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع العربي"، كلية علوم اقتصادية، جامعة الأزهر الإسلامية للدراسات و ليعون المجلد الحادي و العشرون، العدد الأول، ص 427- ص 447، جانفي 2013، ص 428.

[3]- جوامع لبيبة، مرجع سبق ذكره، ص ص 164- 165.

جدول رقم 02 : تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية (بالمليون دولار) لعامي 2013و 2014

سنقوم من خلال هذا الجدول بدراسة تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة الى مختلف الدول العربية لسنتي 2013 و2014

الدولة	2013	2014	الحصة من إجمالي العم 2014(%)	قيمة التغير	نسبة التغير
الإمارات	10.488	10.066	22.00	- 422	- 4
السعودية	8.865	8.012	18.3	- 853	- 10
مصر	4.192	4.783	10.9	591	- 14
العراق	5.131	4.72	10.9	- 349	- 7
المغرب	3.298	3.582	8.2	284	9
لبنان	2.880	3.070	7.0	190	7
الأردن	1.747	1.670	4.0	13	1
الجزائر	2.661	1.488	3.4	- 1.173	-44
السودان	1.688	1.277	2.9	-411	-24
سلطنة عمان	1.626	1.180	2.7	-446	-27
تونس	1.117	1.060	2.4	-57	- 5
قطر	- 840	1.040	2.4	1.1881	244
البحرين	989	957	2.2	-31	- 3
موريتانيا	1.126	492	1.1	-634	- 56
الكويت	1.434	486	1.1	- 948	- 66
جيبوتي	286	153	0.3	- 133	- 47
فلسطين	176	124	0.3	- 52	- 30
الصومال	107	106	0.2	- 1	- 1
ليبيا	702	50	0.1	- 652	- 93
اليمن	- 134	- 578	- 1.3	- 444	-332
سورية	-	-	-	-	-
الإجمالي العربي	47.539	43.892	100	- 3.647	- 8

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ص 173 .

الشكل رقم 01/ تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية (بالمليون دولار) لعامي 2013و 2014

الشكل التالي يوضح تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة الى مختلف الدول العربية لسنتي 2013 و2014

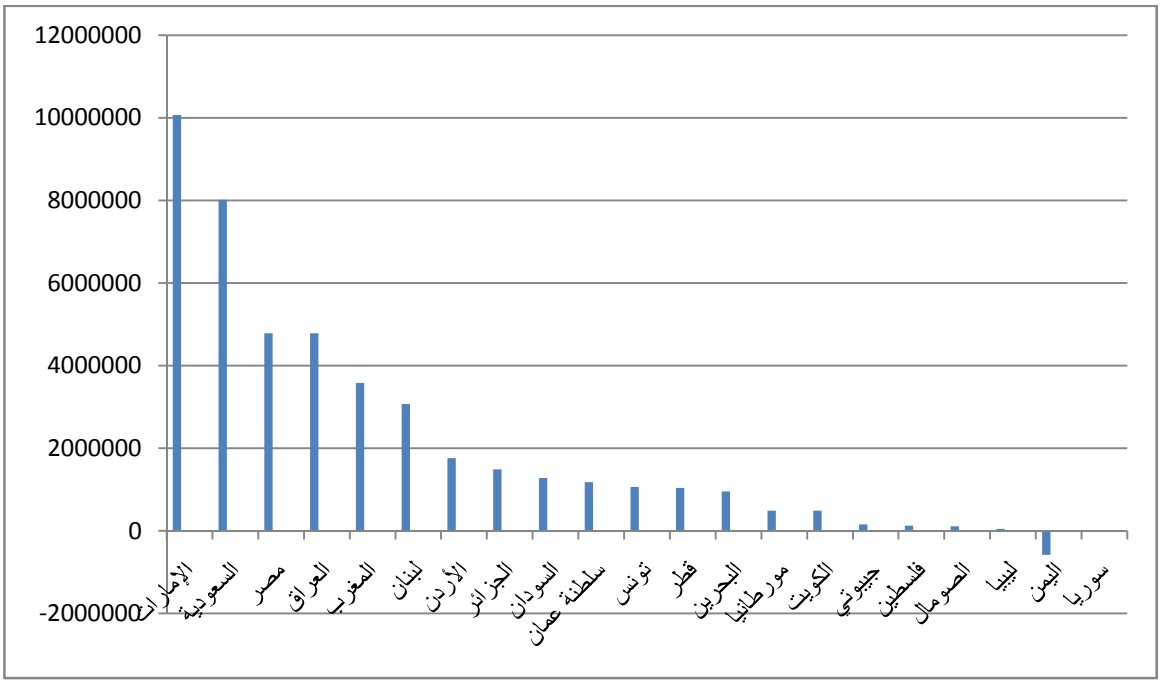

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ص 174 .

المبحث الثالث: تطور حركة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تمتلك الدول العربية كغيرها من دول العالم حصة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، و لكن نظرا لطبيعة هذه الدول كدول نامية عن طريق التقدم فإن حصتها من هذه التدفقات ضعيفة نوعا ما و فيما يلي سنعمل على التفصيل أكثر في حجم هذه الاستثمارات الواردة من الدول العربية.

المطلب الأول: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية.

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تراجعا بنسبة 8% من 17.5 مليار دولار عام 2013 إلى 44 مليار دولار عام 2014، و ضلت قيمة التدفقات ضعيفة مقارنة مع مستواها القياسي الذي بلغ 36.3 مليار دولار عام 2008 [1].

تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عدد معين من الدول العربية، حيث مجد الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى بقيمة 10.1 مليار دولار، ثم تليها السعودية في المرتبة الثانية بقيمة 08 مليارات دولار، ثم حلت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 4.783 مليار دولار، و جاءت العراق في المرتبة الربعة بقيمة 4.782 مليار دولار، و في المركز الخامس المغرب بقيمة 3.58 مليار دولار، ثم لبنان في المرتبة السادسة بقيمة 3.070 مليار دولار، أما الأردن، الجزائر، السودان، سلطنة عمان، تونس، قطر، لم تتجاوز قيمة التدفقات 1.7 مليار دولار، أما باقي الدول العربية لم تتجاوز المليار دولار، حيث تراوحت بين 106 مليون دولار و 957 مليون دولار.

[1]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مناخ الاستثمار في الدول العربية"، 2015، ص 13.

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

جدول رقم 03 : التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

من خلال جدول أدناه سنقوم بدراسة التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

القطاع	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
العقارات	403	502	413919	257890
الفحم و النفط و الغاز الطبيعي	362	447	82637	289856
الغذاء و التبغ	113	150	43786	6247
الترفيه	43	55	17705	9775
المنتجات الاستهلاكية	179	223	41939	4214
صناعة المعدات الأساسية للسيارات	60	72	50128	8497
البلاستيك	39	51	13984	5711
المنسوجات	114	126	13568	1083
مكونات السيارات	10	13	17287	13812
الطاقة المتجددة (البديلة).	34	35	3135	14710
خدمات الأعمال	1070	1164	41481	16485
الاتصالات	350	409	31814	84040
الفنادق و السياحة	431	611	119583	22684
الخدمات المالية	902	1307	30320	3027
الآلات الصناعية و المعدات	91	104	15026	60606
المعادن	227	261	104676	104320
المواد الكيمائية	229	273	65393	14862
بناء و مواد البناء	76	32	24031	5007
التخزين	22	25	6874	897
التخزين و التخزين	3	3	1573	8
المستحضرات الطبية و الأدوية	2	2	80	
النقل	26	28	2157	

المشروبات	2	3	1342	705
				62
البرمجيات خدمات تكنولوجيا المعلومات	3	3	45	26
القضاء و الدفاع	1	1	21	9
الأنظمة الإلكترونية و مكوناتها	10	10	4005	878
أخرى	3890	4727	525503	94310
الإجمالي	8692	10700	1672684	1020219

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية .

الشكل رقم 02 : التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

يوضح الشكل التالي التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

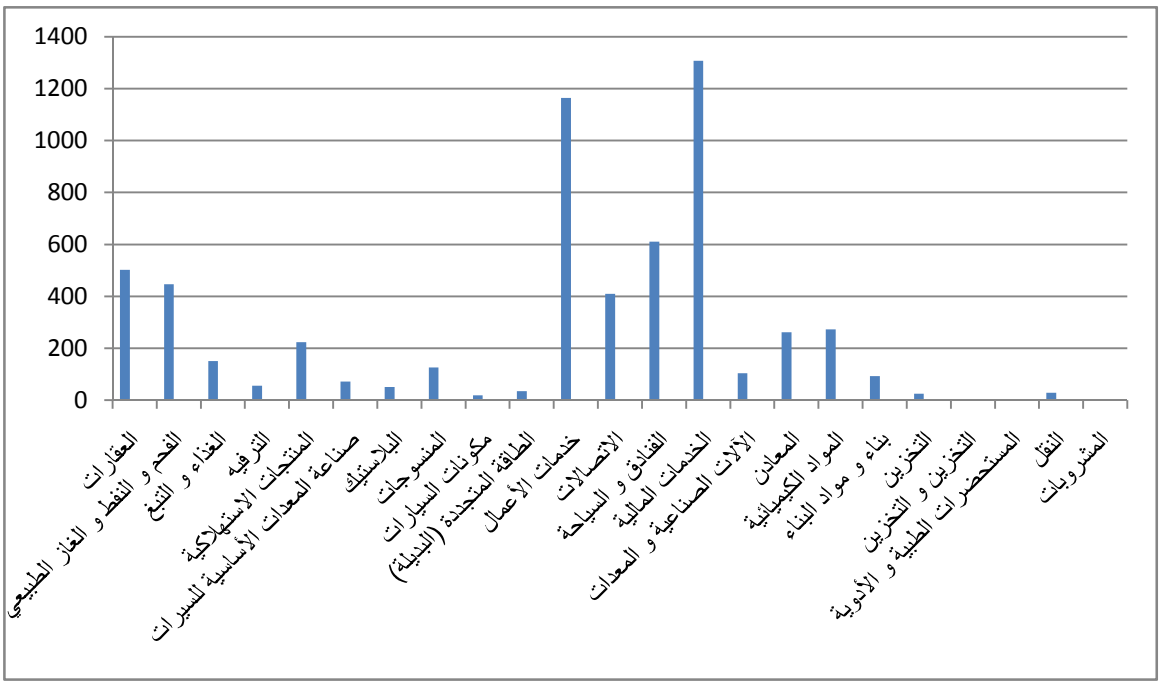

من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية نلاحظ أن قطاع الخدمات المالية يستحوذ على أكبر نسبة بحيث أن عدد المشروعات يقدر بـ1307، ثم يليه قطاع خدمات الأعمال بحوالي 1164، ثم في المرتبة الثالثة قطاع الفنادق و السياحة حوالي 611 مشروع، يليه قطاع العقارات بحوالي 502، ثم يليه قطاع المحروقات (الفحم و النفط و الغاز الطبيعي) بحوالي 447 مشروع، و قطاع الاتصالات بحوالي 409 مشروع، و يأتي الاستثمار في باقي القطاعات الدول العربية بقيم متفاوتة ما بين 2 و 273 مشروع و هي متمثلة في قطاع المواد الكيميائية 273، المعادن 261، الغذاء و التبغ 150 مشروع...الخ أما القطاعات الأخرى فهي 4727.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من الفترة (2003-2015)

الجدول رقم 04 : التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من الفترة (2003-2015)

من خلال الجدول سنقوم بدراسة التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من الفترة (2003-2015) من حيث عدد الشركات وعدد المشروعات

الدولة	عدد الشركات	عدد المشروعات	التكلفة بالمليون دولار
الإمارات	743	1059	172891
الولايات.م.أ	2500	1804	134041
فرنسا	735	955	69188
الهند	544	657	52300
المملكة المتحدة	1010	1180	50491
اليابان	211	246	38638
الكويت	192	256	34576
البحرين	148	120	31182
قطر	99	128	30541
الصين	107	126	26598
ألمانيا	408	158	26545
إسبانيا	352	406	25124
روسيا	68	74	20889
كوريا الجنوبية	83	106	14462
استونيا	1	1	750
هولندا	140	186	24915
أستراليا	95	107	13295
إيطاليا	221	257	12426
سويسرا	226	282	20609
تركيا	93	108	6458
الدنمارك	20	26	8558
سنغافورة	86	109	15656
كندا	133	158	15365

النرويج	27	43	8928
بلجيكا	45	54	4123
السعودية	183	256	14513
مصر	73	92	12199
لبنان	50	77	3743
اليمن	04	04	33
العراق	02	02	31
سلطنة عمان	22	27	1181
الأردن	43	45	2651
الجزائر	02	03	967
المغرب	12	13	682
تونس	20	36	1499
ليبيا	01	01	321
جيبوتي	01	01	150
هونك كونغ	49	62	3672
باكستان	19	23	1703
تايلاند	29	30	3595
جزر الباهاما	04	04	1338
ماليزيا	46	03	7925
فلندا	12	16	1192
برمودا	09	09	1705
جنوب إفريقيا	14	16	9264
إيرنلدا	40	47	4524
النمسا	15	16	2692
البرتغال	11	13	871
السويد	13	17	1050
لوكسمبورغ	08	13	4199
نيوزيلندا	02	02	122
الفيتنام	03	03	5343
البرازيل	05	07	1385

مينامار (برما)	01	01	160
إيران	21	23	2777
إيسلندا	01	01	232
أندونيسا	04	05	4619
الفلبين	01	01	64
تنزانيا	01	02	22
تايوان	03	03	657
نيجيريا	02	02	205
كرواتيا	04	05	4577
روسيا البيضاء	01	01	55
موريسيوس	01	01	150
أوكرانيا	04	04	153
كينيا	01	01	11
أثيوبيا	01	01	11
لانيفيا	01	01	146
رومانيا	02	02	61
كوت ديفوار	02	02	300
بنغلاديش	02	02	30
سيريلانكا	02	14	203
صيربيا	01	01	97
قبرص	01	02	14
بلغاريا	02	02	07
المكسيك	01	01	228
بناما	01	01	23
تشيلي	04	04	668
غانا	01	01	04
مالطا	01	01	130
بولندا	01	01	108
يونان	07	09	10923
أخرى	651	761	13398

الإجمالي	8683	10700	1020.219

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات2015.

من واقع البيانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية من خلال الجدول أعلاه، حول أهم الدول العربية و الأجنبية المستثمرة في الدول العربية كشف عن وجود 92 دولة عربية و أجنبية لديها تدفقات استثمارية سنوية.

أهم الدول المستثمرة في المنطقة خلال الفترة (2003 – 2015) حسب الترتيب التنازلي كلا من الولايات المتحدة، المملكة المتحدة بقيمة إجمالية قدرها 478911 مليار دولار.

الإمارات، فرنسا، الهند، ألمانيا، أسبانيا، سويسرا، إيطاليا، السعودية، الكويت، اليابان، هولندا، كندا، تركيا، أستراليا، كوريا الجنوبية، الصين، قطر و البحرين، بقيمة إجمالية قدرها 335247 مليار دولار.

خلاصـــة:

بالرغم من مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاديات الدول العربية و تسابقها في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية بتحسين البيئة الاستثمارية، و ذلك استنادا لما تقوم به من تعميق الإصلاحات الاقتصادية و المالية و وضع الإجراءات اللازمة و المسيرة لتسهيل الاستثمار فيها، إلا أنه و في الواقع لا تزال الدول العربية تعاني من انخفاض حجم التدفقات الاستثمارية المباشرة مقارنة بدول العالم و ذلك لوجود معوقات تواجهها و تؤدي إلى تخفيضها، و من الملاحظ أن أهم القطاعات المستقبلة للاستثمارات الأجنبية و العربية في الدول العربية هو قطاع الخدمات يليه قطاع خدمات الأعمال.

و من خلال دراستنا لاحظنا أيضا أن أكبر مستثمر في الدول العربية هي دولة الإمارات، أما مصدر التدفقات الواردة للدول العربية كانت من نصيب أغلب الدول الأجنبية الكبرى.

الفصـــل الثالـــث :

واقع البطالة في الدول العربية

تمهيـــد:

البطالة هي إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه الأقطار العربية و تعتبر من بين أهم التحديات التي تواجهها، و ذلك بسبب الأثر التي تتركه على الواقع الاقتصادي و الاجتماعي و لا بد من الإشارة في هذا الصدد إلى أن أسباب البطالة تدخل فيها أسباب اقتصادية و اجتماعية و سياسية.

أكد تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية حول اتجاهات الاستخدام العالمية لعام 2014 أن الارتفاع في معدلات البطالة حول العالم خصوصا الشباب يعود إلى الزيادة الملحوظة في معدلات البطالة في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، و التي تسجل ثاني أعلى نسبة بطالة في العالم مقدرة هذه النسبة بـ 11.5% في عام 2013، في حين أن المتوسط العالمي بلغ 16% مما يتطلب وضع الحلول لهذه المشكلة السريعة و العاجلة، و مجهودات حثيثة و عمق شديد.

المبحث الأول: أسباب البطالة في الدول العربية.

تعتبر البطالة مشكلة من أهم المشاكل التي تواجه حكومات الدول العربية في الوقت الحاضر، حيث توجد نسبة كبيرة من الأشخاص و خاصة الشباب إما عاطلين عن العمل أو مهددين بالتسريح من العمل و البطالة في المستقبل القريب و ذلك راجع لأسباب عديدة قد تكون خارجة عن سيطرة الحكومات العربية.

المطلب الأول: الأسباب المباشرة التي أدت إلى انتشار البطالة في الدول العربية.

1- زيادة الكثافة السكانية:

يعد معدل النمو السكاني في الوطن العربي من أعلى معدلات النمو العالمية، بمعدل نمو سكاني وسطي يقدر بحوالي 2.2% للفترة 2000 – 2014 [1].

حيث أن هذه الكثافة تؤدي إلى التهام كل فرص العمل المتاحة، أو بمعنى آخر عدم وجود التناسب بين فرص العمل المتاحة و بين الطلب عليها من القوى البشرية مما يؤدي إلى انتشار البطالة و زيادة حجمها[2].

2- عوامل اقتصادية:

توجد العديد من العوامل نذكر منها[3]:

- إخفاق معظم برامج التصحيح الاقتصادي التي طبقتها الدول العربية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في إحداث نمو اقتصادي حقيقي، و بنسب معقولة تساعد على التخفيف من مشكلة البطالة، بل على العكس من ذلك تماما فقد ساهمت هذه البرامج في زيادة نسبة العاطلين عن العمل و كذلك إفقار قطاعات كبيرة من الشعب نتيجة رفع الدعم عن السلع و الخدمات الأساسية.
- تطبيق برامج الخصخصة التي أدت إلى تسريح أعداد كبيرة من العاملين في شركات و مؤسسات القطاع العام.
- استنزاف معظم الموارد العربية خلال حقبة ازدهار أسعار النفط في الإنفاق على التسلح.

3/عدم تناسب التعليم مع سوق العمل:

---

[1]- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015، ص 14.

[2]- أسامة السميع، مرجع سبق ذكره، ص 25.

3- أحمد عارف غسان، د. محمود الوادي، "اقتصاديات الوطن العربي"، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص ص 35 – 36.

بلغ معدل البطالة في الدول العربية عام 2014 حوالي 11.3%، و تتركز البطالة في تلك الدول بين الشباب المتعلم، حيث أن واحدا من كل أربعة عاطلين عن العمل متحصل على شهادة جامعية[1].

- تدني مستوى التعليم و مخرجاته التي لا تواكب متطلبات سوق العمل، و يتركز هذا الوضع في بلدان مجلس التعاون الخليجي التي تشكل فيها العمالة المحلية أغلبية لصالح العمالة الوافدة التي أغلبها من جنوب آسيا[2]
- غياب التخطيط الاقتصادي المنهجي و عدم تطابق برامج التعليم في معظم الدول العربية مع الحاجات الفعلية لسوق العمل علاوة على أن التكوين المنهجي لم يواكب التطورات السريعة في العالم[3].

3/ ضعف الحوكمة داخل المنظومة التعليمية العربية:

يرتبط تحسين نوعية التعليم و آفاق التشغيل لمخرجاته بطبيعة الحوكمة داخل المؤسسة التعليمية، و طريقة اتخاذ القرار فيها و مدى خضوعها للرقابة و المساءلة، و في الواقع فإن عددا كبيرا من المؤسسات الجامعية العمومية التي تمثل حوالي 80%من المؤسسات التعليمية في الدول العربية لا تعمل وفقا للمعايير االعلمية الدولية المتعارف عليها و تتسم غالبيتها بالانغلاق على محيطها الخارجي و تخطط برامجها و مناهجها دون مشاركة قطاع الأعمال في المجتمع المدني، و هكذا تظل العلاقة بين المنظومة التعليمية و النشاط الإنتاجي بنسبة منعدمة[4].

4/ هيمنة القطاع العام على التشغيل:

قد ساهمت السياسات المتبعة و الإشارات الخاطئة خاصة من حيث أفضلية الميزات الناجمة عن العمل في القطاع العام بالمقارنة مع القطاع الخاص في زيادة معدلا البطالة الذين يفضلون انتظار التوظيف في القطاع العام على العمل في القطاع الخاص[5].

حيث تعد نسبة التشغيل في القطاع العام من إجمالي التشغيل الأكثر ارتفاعا في العالم، حيث يقدر متوسط حصة القطاع العام من إجمالي التشغيل بحوالي 17.5% مقابل متوسط عالمي يبلغ حوالي 11%، و يرتبط تضخم التشغيل في القطاع العام بعدة عوامل من أهمها تواضع دور القطاع الخاص في عدة دول عربية نتيجة عدم ملائمة

[1]- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015، ص 251.

[2] _نفس المرجع ، ص 251.

[3]– نفس المرجع ، ص 251.

[4]–نفس المرجع، ص 251.

[5]- –نفس المرجع، ص 151.

بيئة الأعمال و من حيث الفارق في الأجور و ضمانات التشغيل الصريحة و الضمنية و الأمن الوظيفي و استخدام وظائف القطاع العام كوسيلة لتقديم الحماية الاجتماعية[1].

المطلب الثاني: الأسباب غير المباشرة التي أدت إلى انتشار البطالة في الدول العربية.

1- نفور بعض الشباب من امتهان الحرف اليدوية أدى إلى انتشار البطالة[2].

2- رغبة بعض الشباب في الالتحاق بعمل معين على الرغم من عدم توافره و توافر غيره[3].

3- تركز دور المنظومة التعليمية في إعداد المتخرجين للعمل في القطاع العام، الذي تتماشى فيه غالبا الأجور و الميزات مع الأداء و الكفاءات و المعارف[4].

4- في بعض البلدان الخليجية توجد عدم مطابقة واقع سوق العمل برغبات المواطنين الذين يلتحقون بسوق العمل و توافر فرص العمالة الأجنبية بأجور منخفضة و السياسات الحكومية الرامية إلى كبح توسع العمالة في القطاع العام و عدم التناسب بين المؤهلات التي يحملها الباحث عن العمل و أنواع فرص العمل المتاحة في أسواق هذه البلدان.

المبحث الثاني: تحليل حجم البطالة في الدول العربية و خصائصها.

البطالة في الدول العربية تتميز بالتذبذب بحيث أنها ترتفع في بعض الدول بسبب العديد من الظروف السياسية و الاقتصادية و بنسب منخفضة في بعض الدول مثل دول الخليج العربي التي تتميز بالاستقرار السياسي و الأمني و بسبب تركيز جهود الدول العربية على التعليم النظري الأكاديمي و إهمال الجانب الفني و المهني مما يتسبب في زيادة أعداد الخرجين للعمل دون حاجة العمل إليهم.

المطلب الأول: تحليل حجم البطالة في الدول العربية.

الجدول رقم 05 : معدل البطالة في عدد من الدول العربية (كنسبة مئوية من مجموع القوى العاملة).

---

[1]- –نفس المرجع، ص 189.

[2]- أسامة عبد السميع، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[3]- –نفس المرجع، ص 30.

4- د. رعد سامي عبد الرزاق التميمي، " العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي"، دار دجاسة، عمان، الأردن، ص 143.

يمثل الجدول أدناه معدل البطالة في عدد من الدول العربية كنسبة مئوية من مجموع القوى العاملة من سنة 2010الى سنة 2014

السنوات / الدول	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	9.96	9.97	9.98	10.04	9.83
البحرين	3.60	4.00	3.21	3.76	3.75
مصر	9.19	12.06	12.31	13.00	12.82
الأردن	12.50	12.90	12.20	12.20	12.20
الكويت	2.07	2.07	2.07	2.07	2.07
المغرب	9.06	8.91	8.99	8.89	8.79
قطر	غ م	0.60	0.50	غ م	غ م
السعودية	5.55	5.77	5.52	غ م	غ م
السودان	17.50	17.50	18.00	19.00	20.00
سوريا	8.61	14.90	غ م	غ م	غ م
تونس	13.00	18.30	17.60	16.70	16.00
اليمن	17.80	18.00	غ م	غ م	غ م

المصدر: اتحاد المصارف العربية إدارة الدراسات و البحوث البطالة في العالم العربي

www.nabonline.org/ar/risearch/economic

استنادا على معطيات الجدول أعلاه نسجل ارتفاع متزايدة في نسبة البطالة في جل الأقطار العربية و يعود ذلك إلى غياب الاستقرار السياسي و الأمني الذي عرفته بعض الدول العربية و المعروف بثورة الربيع العربي التي أدت إلى تعطل العديد من المشاريع التنموية و إغلاق معظم المؤسسات و الحديث هنا عن اليمن، سوريا، تونس، السودان، مصر، حيث سجلت السودان أعلى نسبة في المنطقة قدرت بـ 20% من إجمالي القوى العاملة، سوريا 14.90%، تونس 16%، اليمن 18%.

يظهر من خلال التحليل السابق تباطؤ نمو معدلات البطالة في أغلب الدول الخليجية بدءا من عام 2012 و بعد انتهاء جزء من الصدمات التي لحقت بالاقتصاد الخليجي من جراء الأزمة المالية العالمية إلا أن المعدلات

لازالت مرتفعة على أي حال و ذلك يرجع إلى العديد من الأسباب أهمها: ارتفاع معدل نمو السكان، الاعتماد على العمالة الأجنبية.

أما بالنسبة للأردن فمعدلات البطالة فيها مرتفعة فهي فوق 12% حيث حملت منظمة العمل الدولية أسباب ارتفاع البطالة في الأردن إلى انعدام الوظائف بسبب قلة المشاريع الجديدة التي تعد نتاجا للوضع الاقتصادي في المملكة إضافة إلى النظام التعليمي في الأردن الذي لا يتوافق مع متطلبات السوق و افتقار الباحثين عن العمل من خريجي التعليم العالي للمهارات اللازمة[1].

- فشل معظم وكالات و تشغيل و دعم الشباب.
- اصطدام المتخرجين من الجامعات و المعاهد بشبح البطالة بسبب عدم مواكبة النظام التعليمي لمتطلبات سوق العمل

المطلب الثاني: خصائص البطالة في الدول العربية.

تجدر الإشارة إلى هنا أن البطالة في الوطن العربي تحمل خصائص معينة لابد من أخذها في الحسبان حين وضع الحلول المتاحة و أهم هذه الخصائص هي[2]:

- تدني المستويات التعليمية للعاطلين عن العمل.
- البطالة ظاهرة شبابية.
- ضعف الخبرة المهنية المتوفرة لدى العاطلين عن العمل.
- غياب التدريب المهني الموجه لسوق العمل لغياب التخطيط.
- الهوة الكبيرة بين التأهيل التعليمي للشباب إن توفر و بين متطلبات سوق العمل.
- **زيادة بطالة العنصر النسوي:** ليست الزيادة في العنصر الشبابي هي الخاصية الوحيدة للعمالة في الوطن العربي، و لكن هناك تزايد في بطالة العنصر النسائي أيضا، في حين كانت نسبة مشاركة العربيات في اليد العاملة هي الأكثر انخفاضا في العالم[1].

1- تقرير دولي، 30% نسبة البطالة في الأردن العام الماضي، تم نشره بتاريخ 2014/05/30 على الساعة 12:07 algha.d.com/articles/804975

1- حسين عبد المطلب الأسرج، " المشروعات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التشغيل في الدول العربية"، مجلة الباحث، العدد 08، جامعة ورقلة، سنة 2010، ص 50.

المبحث الثالث: آثار البطالة في الدول العربية.

تعد البطالة من أخطر الظواهر و أصعبها على المجتمعات العربية لأنها تترك آثار سلبية اقتصادية و اجتماعية و سياسية على الفرد و المجتمع، و هي تعيق عملية التنمية على مختلف الجوانب، لأن العمل يعتبر عصب التقدم و منشأة الثروة و بمفقدانه هناك ضياع للمجتمع، و هذا ما سنتطرق إليه في مبحثنا.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية.

البطالة تمثل مظهرا من مظاهر تبديد الموارد المالية علاوة على أنها طاقة مستهلكة في المجتمع لا تشارك في عمليات الإنتاج و التنمية و ما يترتب على ذلك زيادة نسبة الإحالة، و ارتفاع سن الإحالة الفرد على أسرته و مجتمعه و تقليل سنوات العمر الإنتاجي للمتعلم[2].

و إحدى أهم نتائج هذه الظاهرة هي زيادة الفقر، و الذي يعتبر أيضا من العوامل المشجعة على الهجرة، فمشكلة الهجرة العربية تكاد تكون اقتصادية بالأساس.

- ضعف الإنتاجية لعدم وجود تنويع في الأنشطة الاقتصادية.
- تأثير البطالة على هجرة الكفاءات العلمية و الفكرية التي اتفق المجتمع على تعليمها أموال طائلة[3].
- و منظمة العمل العربية تقدر أن كل زيادة في معدل البطالة بنسبة 1% سنويا تنجم عنها خسارة في الناتج الإجمالي المحلي العربي بمعدل 2.5%، أي نحو 115 مليار دولار، و هو ما يعني ارتفاع المعدل السنوي للبطالة إلى 1.5% سيدفع فاتورة الخسائر السنوية إلى أكثر من 170 مليار دولار، و هذا المبلغ يمكن أن يوفر نحو 09 ملايين فرصة عمل و بالتالي تخفيض معدلات البطالة في الوطن العربي إلى ربع حجمها الحالي[4].

2- أحمد طرطار، سارة جليمي، " واقع و آفاق البطالة في الوطن العربي"، الملتقى العلمي الدولي، إستراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة" iepedia.com/arab/wp-content/nploads/2012/05

1- حسين محمد حسان و آخرون، " التربية و قضايا المجتمع المعاصرة في بطالة المتعلمين"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 30.

2- اتحاد المصارف العربية، البطالة في الوطن العربي، إدارة الدراسات و البحوث
www.nabonline.org/ar/risearch/economic

3- الوافي الطيب بهلول، أ. بهلول لطيفة، " البطالة في الوطن العربي" ، ww.nrdiscnssion.com/nr18783.ertm/ تاريخ التطلع 16/04/2016. على الساعة 10:45.

المطلب الثاني: آثار اجتماعية.

للبطالة أبعاد اجتماعية خطيرة حيث أنها قد تكون سببا في كثير من المشكلات و الأمراض الاجتماعية كفقدان الهوية، و زيادة وقت الفراغ الذي قد يشجع العاطل على التسكع في الطروقات و ارتياد الأماكن المشبوهة[1].

تشير الدراسات أنه يمكن للبطالة أن تؤثر في مدى إيمان الأفراد و قناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة و المبادئ و القواعد السلوكية المألوفة في المجتمع، و بذلك فإن البطالة لا يقتصر تأثيرها على تعزيز الدافعية و الاستعداد للانحراف و يعزز هذا افتراض ما أشارت إليه دراسة عن حالة البطالة في السعودية إلى أن الفرد العاطل قد يصاب بفقدان الشعور بالانتماء إلى المجتمع حيث يشعر بالظلم الذي قد يدفعه إلى أن يصبح ناقما على المجتمع[2].

المطلب الثالث: آثار سياسية و أمنية.

فالبطالة تمثل أحد الأسباب الهامة للتوتر القائم بين الشباب و النظام لأن عدم توفر فرص العمل و تأثر إشباع الحاجات الأساسية للشباب يجعله رافضا للمجتمع و منسحبا[3].

و المواطن في حالة عدم تحصله على العمل الذي يمكنه من مواصلة حياته ينتج لديه غياب الوعي السياسي و الذي لا يمكنه من ممارسة حقوقه السياسية بفعالية، و من ثم تتحول السلطة إلى استبداد بسبب عدم فعالية المواطنين الذين يشتغلون بالبحث عن مصدر العيش بدلا من مراقبة السلطات الحاكمة.

كما أنه لاشك وجود علاقة بين الجريمة و الانحراف و البطالة، و ذلك كلما زادت معدلات البطالة الجريمة و السرقة هي أول نتاج[4].

---

[1]– حسن محمد حسان و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 31.

2- الوافي الطيب، بهلول لطيفة، مرجع سبق ذكره.

[3]- حسن محمد حسان و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 31.

4– اتحاد المصارف العربية، مرجع سبق ذكره.

المبحث الرابع: وسائل علاج مشكلة البطالة في الوطن العربي.

يشكل حل مشكلة البطالة أكبر التحديات التي تواجه الدول العربية، و ذلك لكون معدلات البطالة فيها هي الأعلى في العالم، يرى البعض أنه يجب وضع إستراتيجية عرضية شاملة سريعة و ناجحة.

المطلب الأول: إجراءات الأجل القصير و المتوسط.

إن الهدف من هذه الإجراءات هو التحكم في أزمة البطالة أو الحد منها و التخفيف من آثارها السلبية و يمكن تحديدها فيما يلي:

1- أن تضع الحكومات العربية برامج خاصة للنهوض بالخدمات الصحية و التعليمية و المرافق العامة، الأمر الذي سيترتب عليه خلق فرص عمل لآلاف الخرجين و المؤهلين للعمل في هذه القطاعات[1].

2- إحياء قطاعات مغيبة في برامج التنمية الاقتصادية في بعض الدول العربية مثل قطاع الخدمات السياحية، حيث تمتلك أغلب الدول العربية مقومات سياحية يمكن أن تستوعب كما هائلا من العاطلين لو أحسن استغلالها[2].

3- تشجيع إنشاء الشركات الصغيرة و المتوسطة حيث اهتمت الدول العربية بتوفير بيئة أعمال مناسبة لتشجيع إنشاء الشركات الصغيرة و المتوسطة من خلال تطوير و تعديل القوانين، و تبسيط الإجراءات من أجل تخفيف العبء و التكاليف المتعلقة بتأسيس مشاريع الأعمال الصغيرة و الحصول على التراخيص التجارية و توفير الاستثمار اللازم لبدء هذه الأعمال[3].

4- توفير فرص العمل للشباب الخرجين في مجال التنمية الزراعية، حيث أكدت نتائج الكثير من الدراسات أن القطاع الزراعي يتميز بالقدرة على توفير عمالة كبيرة لا تحتاج إلى درجة عالية من المهارة، و أن زيادة النمو في هذا القطاع من خلال استصلاح الأراضي الجديدة و الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية، و الاهتمام بزيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية، و الاهتمام بالتسويق المحلي، و التصدير إلى الأسواق

1- حسن محمد عبد القوي، "البطالة المشكلة و العلاج"، أستاذ القانون المساعد بأكاديمية ملكية الشرطة مملكة البحرين، ص 17 www.policemc.gov.bh/mcms-srore/pdf

2- نفس المرجع.

3- صندوق النقد العربي 2015، مرجع سبق ذكره، ص 25.

الخارجية لكل المنتجات الزراعية و الحيوانية، كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى توفير فرص عمل كبيرة لشباب الخرجين خاصة خرجي كليات و المعاهد الزراعية[1].

5- الزكاة تقضي على البطالة و الفقر: لقد وضع المنهج الإسلامي علاجا ناجحا لمشكلة البطالة و مظاهر الفقر، فالركن الثالث من أركان الإسلام و هو الزكاة يقضي تماما على مظاهر الفقر في المجتمع الإسلامي[2].

شريطة أن يلتزم جميع فئات و أفراد المجتمع حكاما و محكومين بفرائض الإسلام و توجيهات الدين، فإن لم يلتزموا بها فإن مع العسير عليهم أن ينجحوا في التخلص من براثن الفقر و دوامة البطالة[3].

6- دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، و ذلك من خلال خلق فرص عمل أكثر وفرة و استمرارية لتشغيل الشباب و التخفيف من حدة البطالة التي تعاني منها معظم الدول، و ذلك بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص عمل بالصناعات الكبرى[4].

المطلب الثاني: إجراءات الأجل الطويل.

يوجد عدة إجراءات من أهمها:

- اعتماد قاعدة معلومات عربية للوظائف المطروحة و الباحثين عنها لإزالة الغموض الذي يكتنف سوق العمل العربي، و يجب هنا التنويه بضرورة الاستفادة من تجربة بعض الدول الغربية في إنشاء بنوك قومية للتوظيف توفر قاعدة معلومات ضخمة للوظائف الشاغرة في القطاعين العام و الخاص[5].
- تحسين الأداء الاقتصادي العربي و تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية، و إزالة كافة القيود التنظيمية و القانونية التي تحول دون اجتذاب الأموال العربية من الخارج التي تقدر بحوالي 800 مليار دولار أمريكي، و

---

[1]- خالد الزاوي، "البطالة في الوطن العربي، المشكلة و الحل"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2004، ص 183.

2- د. كمال الدين عبد الغني المرسي، " الحل الإسلامي لمشكلة البطالة"، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 138.

[3]- مرجع سبق ذكره، ص 138

4- عبد العزيز جميل مخيمر، د. أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، " دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في معالجة مشكلة البطالة في الدول العربية"، المنظومة العربية للمنشورات الإدارية، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، 2007، ص 31.

5- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، ص 25.

لاشك أن عودة هذه الأموال للاستثمار في الدول العربية من شأنه المساهمة في كبح جماح مشكلة البطالة في هذه الاقتصاديات[1].

- اعتماد إستراتيجية عربية جادة للتوطين و تعريب العمالة العربية[2].
- ضرورة الإسراع بإنشاء سوق عربية مشتركة، و تشجيع التشابك الاقتصادي البيني العربي[3].

[1]- مرجع سبق ذكره، ص44.

2- نايف عبوش، " مشكلة البطالة في الوطن العربي – الأسباب و المعالجة"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 4065، تاريخ النشر 2013/04/17، الساعة 23:30 www.ahewar.org/debat/show.arf

3- نايف عبوش، مرجع سبق ذكره www.ahewar.org/debat/show.arf

الخلاصـــة:

يتضح لنا مما سبق أن البطالة مشكلة لها خطورتها و تخذ هذه المشكلة أشكالا متعددة و، تؤكد الإحصائيات خطورة هذه المشكلة التي مست فئة الشباب في مختلف الدول العربية فضلا عن الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية التي ساهمت في زيادة تفشي هذه الظاهرة، و ما قد تسفر عليه من آثار نفسية و خلقية و اجتماعية و حتى اقتصادية، لذا وجب إيجاد الحلول للحد أو التخفيف منها، و انطلاقا من ذلك لجأت معظم الدول العربية إلى اتخاذ الإجراءات القصيرة و المتوسطة و الطويلة الأجل للتخفيف من حدتها، من خلال جملة من السياسات و البرامج، و العمل على بناء إستراتيجية تنموية تعمل على مواجهة هذه المشكلة.

الفصـــل الرابـــع :

الإستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في الدول العربية

تمهيـد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من القضايا الجوهرية و الهامة المستخدمة في مسيرة التنمية الاقتصادية في الدول العربية و صانع التقدم من خلال خلق الثروة و دفع الاقتصاد إلى الأمام، حيث أنه يساهم في خلق فرص العمل من خلال حجم الوظائف التي يوفرها و بالتالي تخفيض نسبة البطالة التي أصبحت مشكلة تمس المنطقة العربية بشكل كبير، حيث استقبلت تدفقات كبيرة لتكوين رأس المال و أصبح العالم العربي من دول الاقتصاديات المتحولة كجزء من اندماجها المتزايد مع الاقتصاد العالمي.

المبحث الأول: الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التشغيل و الحد من البطالة.

للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير مباشر في توفير العمالة و زيادة حجم التوظيف، و من خلال هذا المبحث سنأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة و حجم الوظائف التي يوفرها و القطاعات التي ستتوزع عليها.

المطلب الأول: العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات.

جدول رقم (06): يمثل العلاقة بين البطالة و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلاته.

من خلال هذا الجدول سنقوم بدراسة العلاقة بين البطالة و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلاته

السنوات	التدفقات الواردة إلى الدول العربية مليار دول دولار	معدلات البطالة (%)
2005	27.986	14.4
2006	67.30	14
2007	72.10	13.7
2008	96.30	9.3
2009	86.30	10.5
2010	68.60	14
2011	43.00	14.5
2012	53.50	16
2013	47.50	11.5
2014	44.00	14

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار سنوات مختلفة.
- تقرير الاقتصاد العربي الموحد سنوات مختلفة.

الشكل رقم (03) يمثل العلاقة بين البطالة و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلاته.

هذا الشكل يمثل العلاقة بين البطالة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلاته

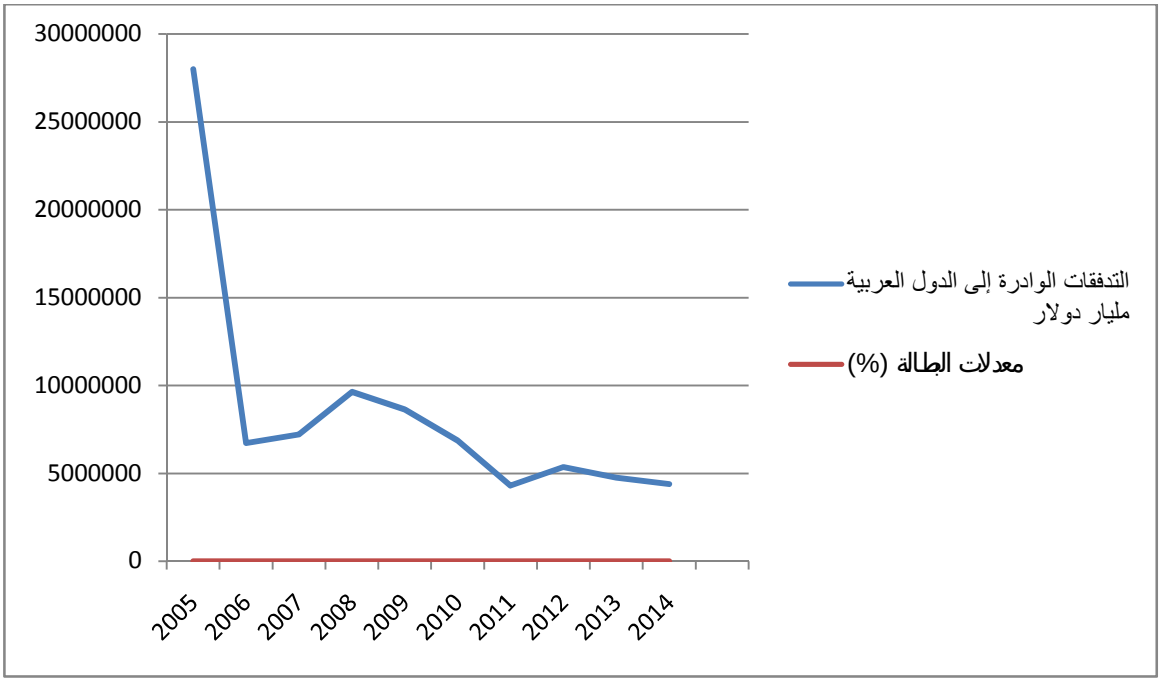

يمثل الجدول علاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات البطالة و من خلاله نلاحظ وجود علاقة عكسية، حيث كلما ارتفع حجم التدفقات الواردة إلى الدول العربية انخفضت معدلات البطالة.

ففي سنة 2005 بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية 27.986 مليار دولار في المقابل بلغت نسبة البطالة 14.4%، أما في الفترة (2007 – 2008) فقد عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية اتجاها تصاعديا رغم ظهور الأزمة المالية التي اجتاحت العالم، فمن 67.3 سنة 2006 إلى 96.3 مليار دولار سنة 2008، لقد رافقها انخفاض في معدلات البطالة فمن 14% سنة 2006 إلى 2.3 سنة 2008.

لكن مع بداية سنة 2009 بدأت الدول العربية التأثر بتداعيات الأزمة المالية، حيث انخفضت خلال سنة 2009 لتبلغ 86.3 مليار دولار مقابل 96.3 مليار دولار لسنة 2008، تراجع بمعدل 11% خلال سنة 2009، أدى هذا الانخفاض إلى ارتفاع معدلات البطالة إلى 10.5%.

و في ظل استمرار تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي بتداعيات الأزمة المالية، واصل انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال سنة 2010 ليصل إلى 68.6 مليار دولار صاحبها ارتفاع في معدلات البطالة إلى 14%، ليشهد بعد ذلك انتعاش طفيف سنة 2012 و يصل إلي قيمة 53.5 مليار دولار، و تعود لتشهد انخفاض في سنتي 2013 و 2014، يصل إلى قيمة 44 مليار دولار سنة 2014، و مع ذلك فإن قيمة هذه التدفقات هي ضعيفة مقارنة لما كانت عليه في السابق قبل وصول الأزمة المالية العالمية لسنة 2007 أين حققت أقصى قيمة لها سنة 2008 بقيمة 96.3 و معدل بطالة بنسبة 9.3%.

المطلب الثاني: حجم الوظائف التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة (2003 – 2015).

الجدول رقم (07): مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة ما بين يناير 2003 و أبريل 2015.

يمثل الجدول أدناه مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة مابين يناير 2003و2015

السنة	المشروع	إجمالي الاستثمار بالمليون دولار	إجمالي فرص العمل
2015*	182	8.422.0	15.035
2014	767	59.984.9	104.921
2013	886	57.401.7	91.355
2012	1.040	46.722.1	112.226
2011	1.162	63.481.8	125.746
2010	1.044	61.659.9	137.953
2009	1.163	120.573.0	172.958
2008	1.355	204.212.6	319.221
2007	724	81.287.0	130.206
2006	849	112.055.7	185.452
2005	649	94.027.4	136.389
2004	436	60.117.1	68.075
2003	463	50.273.9	73.147
الإجمالي	10.700	1.020.219.1	1.672.684

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات السنة الثانية و الثلاثون، العدد الفصلي الثاني (أفريل – يونيو 2015)، ص 07.

نلاحظ في الفترة (2003 – 2015) أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية كان له دور مهم في خلق فرص العمل و الحد من نسبة البطالة، حيث نجد من خلال الجدول أعلاه أنه هناك علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و فرص العمل، حيث أنه كلما ارتفع حجم التدفقات تزايدت فرص العمل.

و في سنتي (2005 – 2006) ارتفعت التدفقات من 94027.4 مليون دولار إلى 112055.7 مليون دولار تزايدت معها فرص العمل من 136389 إلى 185452.

و في سنة 2007 تراجعت التدفقات إلى 81287 مليون دولار بسبب الأزمة المالية العالمية التي مست معظم دول العالم، انخفضت فرص العمل إلى 130206، و نلاحظ أنه في سنة 2008 حققت أقصى ارتفاع ليصل إلى 204212.6 مليار دولار.

المطلب الثالث: توزيع الوظائف حسب المناطق الجغرافية.

الجدول رقم (08): توزيع الوظائف حسب المناطق الجغرافية.

قمنا بدراسة توزيع الوظائف حسب المناطق الجغرافية من خلال الجدول أدناه

الدولة	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
روسيا	21753	20889
الولايات المتحدة الأمريكية	174252	134041
الهند	96754	52300
كوريا الجنوبية	34425	14462
فرنسا	135604	69188
إستونيا	116	750
هولندا	28962	24915
الصين	24155	26598
اليابان	52982	38638
أستراليا	16566	13295
إيطاليا	36374	12426

المملكة المتحدة	84620	50491
إسبانيا	62644	25124
سويسرا	47609	20609
تركيا	23990	6458
الدنيمارك	6190	8558
كندا	24760	15365
ألمانيا	62314	26545
سنغافورة	29930	15656
النرويج	7143	8928
بلجيكا	54962	4123
الإمارات	71739	172891
السعودية	50825	14513
البحرين	30047	31182
مصر	22274	12199
الكويت	93893	34576
قطر	38965	30541
لبنان	9000	3743
اليمن	229	39
العراق	77	31
سلطة عمان	2070	1181
الأردن	7695	2651
الجزائر	1072	967
المغرب	1073	682
تونس	3252	1499
ليبيا	819	312
جيبوتي	89	150
الإجمالي	533119	307166

هونغ كونغ	7772	3672
باكستان	6734	1703
تايلند	5640	3595
جزر الباهاما	3589	1338
ماليزيا	15292	7925
فنلندا	1030	1192
برمودا	1185	1705
جنوب إفريقيا	4613	9264
إيرلندا	4203	4524
النمسا	2218	2692
السينغال	4133	871
السويد	2018	1050
لوكسمبورغ	10298	4199
نيوزيلاندا	769	122
الفيتنام	2532	5343
البرازيل	1204	1385
ميناامار (بورما)	342	160
إيران	11352	2717
إيسلندا	54	232
أندونيسيا	2808	4619
الفلبين	122	64
تنزانيا	36	22
تايوان	954	657
نيجيريا	433	205
كرواتيا	1107	4577
روسيا البيضاء	358	55
موريسيوس	89	150
أوكرانيا	118	153

كينيا	18	11
أثيوبيا	18	11
لانيفيا	85	146
رومانيا	349	61
كوت ديفوار	726	300
بنغلاديش	32	30
سيريلانكا	218	203
صيربيا	875	97
قبرص	147	14
بلغاريا	41	7
المكسيك	192	228
بناما	23	23
تشيلي	478	668
غانا	45	4
مالطا	219	130
بولندا	45	108
يونان	5359	10923
أخرى	51667	13398
الإجمالي	1128179	679912

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

الشكل رقم 04 توزيع الوظائف حسب المناطق الجغرافية

الشكل التالي يمثل توزيع الوظائف حسب المناطق الجغرافية

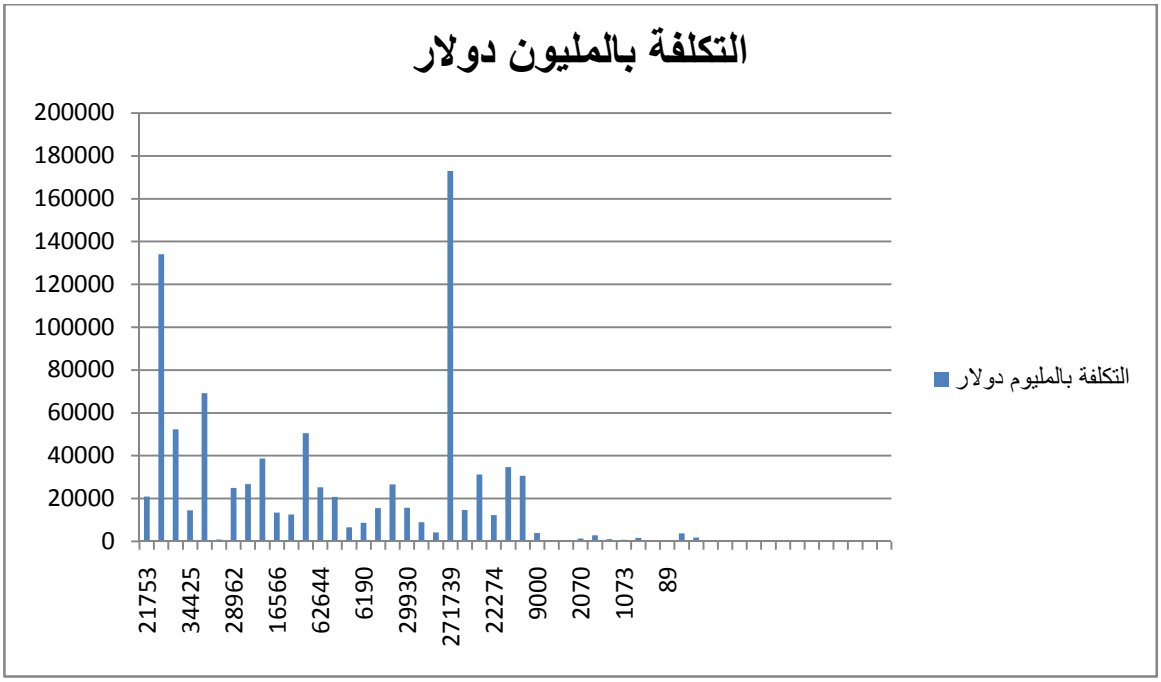

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه في الفترة ما بين (2003 – 2015) أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية يتوزع حسب مناطق جغرافية مختلفة، فمن أكبر الدول المستثمرة في المنطقة العربية نجد الإمارات العربية المتحدة بتكلفة قدرها 172891 مليون دولار محتلة بذلك المرتبة الأولى، ثم تليها بعد ذلك الولايات المتحدة الأمريكية تكلفة قدرها 134041 مليون دولار، في مقابل حجم وظائف يقدر بـــ 271733 وظيفة بالإمارات و 174252 وظيفة بالولايات المتحدة، أما في المرتبة الثالثة تأتي فرنسا بتكلفة قدرها 69188 مليون دولار يقابلها 135604 وظيفة، تليها الهند بتكلفة قدرها 52300 مليون دولار و 96754 وظيفة، ثم اليابان بتكلفة قدرها 38638 مليون دولار و يقابلها 52982 عدد من الوظائف، ثم تليها دول الخليج الكويت، البحرين، قطر، بتكلفة قدرها 34576 مليون دولار، 31182 مليون دولار، 30541 مليون دولار، على التوالي، يقابلها 93893، 30047، 38965 عدد من الوظائف، بعدها تأتي الصين بتكلفة 26598 مليون دولار و 24155 وظيفة، ثم ألمانيا 26545 مليون دولار و 62314 وظيفة.

و من هذه النتائج نستخلص أن أكبر حصة من توفير الوظائف في الدول العربية تحققه الدول الأجنبية.

المطلب الرابع: توزيع الوظائف حسب القطاعات.

جدول رقم (09): توزيع الوظائف حسب القطاعات.

من خلال الجدول أدناه سنقوم بدراسة توزيع الوظائف حسب القطاعات

الدولة	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
العقارات	413919	257890
الفحم و النفط و الغاز	82637	289856
الطبيعي	43786	6247
الغذاء و التبغ	17705	9775
الترفيه	41939	4214
المنتجات الاستهلاكية	50128	8497
صناعة المعدات الأساسية	13984	5711
للسيارات	13568	1083
البلاستيك	17287	13812
المنسوجات	3135	14710
مكونات السيارات	41481	16485
الطاقة المتجددة (البديلة).	31814	84040
خدمات الأعمال	119583	22684
الاتصالات	30320	3027
الفنادق و السياحة	15026	60606
الخدمات المالية	104676	104320
الآلات الصناعية و	65393	14862
المعدات	24031	5007
المعادن	6874	897
المواد الكيمائية	1573	8
بناء و مواد البناء	80	705
التخزين	2157	
التخزين و التخزين	1342	
المستحضرات الطبية و		

الأدوية	45	62
النقل		26
المشروبات	21	
	4005	
البرمجيات خدمات	525503	9
تكنولوجيا المعلومات		878
القضاء و الدفاع		94310
الأنظمة الإلكترونية و		
مكوناتها		
أخرى		
الإجمالي	1672684	1020.219

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

الشكل رقم (05) : توزيع الوظائف حسب القطاعات

يمثل هذا الشكل توزيع الوظائف حسب القطاعات بأعمدة بيانية

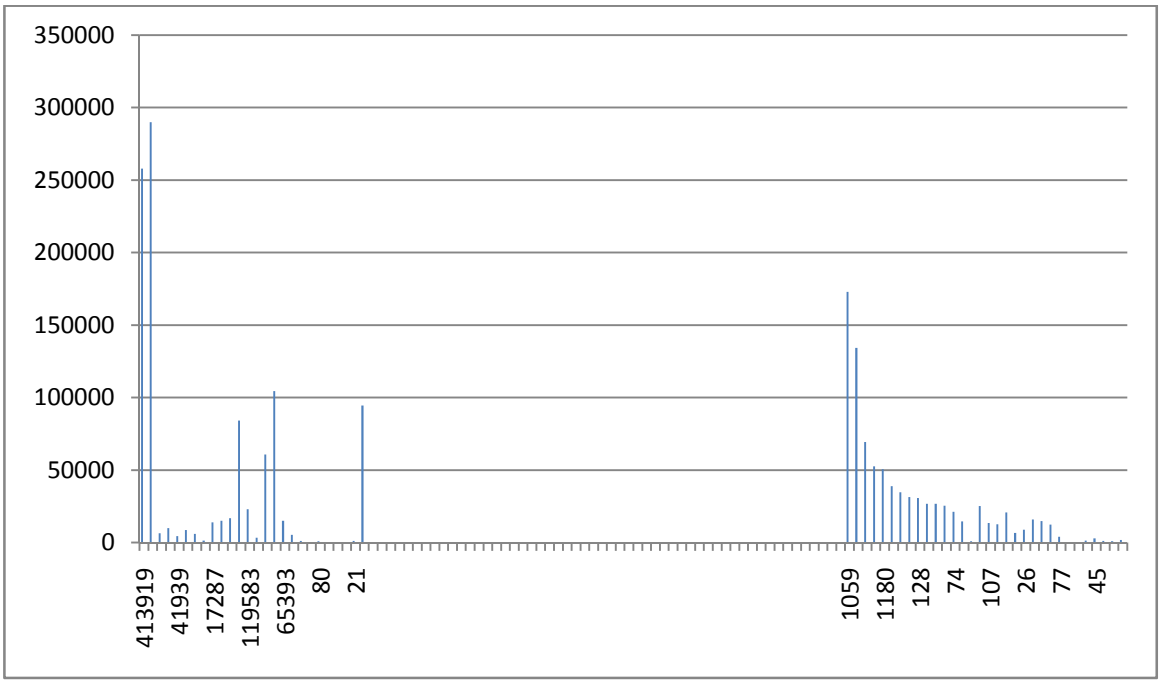

من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل توزيع الوظائف حسب القطاعات في العالم العربي، نلاحظ أن حجم الوظائف التي يوفرها قطاع العقارات تقدر بـ 413919 وظيفة في مقابل 257890 مليون دولار، يليه قطاع الفنادق و السياحة بحجم وظائف يقدر بـــ 119583 وظيفة مقابل تكلفة قدرها 84040 مليون دولار، في المرتبة الثالثة يوفر قطاع المعادن 104676 وظيفة يقابله تكلفة قدرها 60606 مليون دولار، ثم قطاع الفحم و النفط و الغاز الطبيعي 82637 وظيفة يقابله تكلفة 289856 مليون دولار، أما خامسا يأتي قطاع المواد الكيميائية بـــ 65393 وظيفة في مقابل تكلفة مقدرة بـ 104320 مليون دولار، يليه قطاع صناعة المعدات الأساسية للسيارات بـــ 50128 وظيفة و تكلفة قدرها 8497 مليون دولار، أما باقي القطاعات كقطاع الغذاء و التبغ، و المنتجات الاستهلاكية، المنسوجات، الترفيه...الخ، تتراوح ما بين 17705 و 43786 و ظيفة و تكلفة تتراوح ما بين (6247 و 1083)مليون دولار.

المبحث الثاني: الأثر غير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الدول العربية.

المطلب الأول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (10): تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي(2004 – 2013).

من خلال هذا الجدول سنقوم بدراسة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

اقتصاد/ العام	2013	2012	2011
الجزائر	0.8050	0.7241	1.3000
البحرين	3.0976	2.9353	2.6885
جيبوتي	19.5612	8.0830	6.3017
مصر	2.4364	2.7018	0.2088
العراق	1.7386	1.5909	1.5386
الأردن	5.3376	4.8399	5.1092
الكويت	1.2528	2.1455	2.0299
لبنان	6.3335	8.6465	8.6917
ليبيا	0.7246	1.4874	0.0000
موريتانيا	28.3754	35.7906	13.2525
المغرب	3.2231	2.8423	2.5889
سلطنة عمان	2.0371	1.3318	2.2339
قطر	0.4202	0.1699	0.05.6
السعودية	1.2853	1.7132	2.4358
الصومال	8.2022	8.2190	9.5568
فلسطين	1.6358	2.3833	2.1871
السودان	5.6385	4.4409	–
السودان بعد 2011	–	–	3.5506
سوريا	0.0000	0.0000	1.2512
تونس	2.3114	3.5522	2.4964
الإمارات	2.6739	2.5018	2.2028

اليمن	0.3381	1.6174	1.6506
المجموع (الدول العربية)	95.7115	94.4822	67.5055
العالم	1.9485	1.8321	2.3898
الاقتصاديات النامية	2.8395	2.8139	2.9637
الاقتصاديات المارة بمرحلة انتقالية	3.6933	3.0556	3.6705
الاقتصاديات المتقدمة	1.2801	1.1759	1.9964

المصدر: UNCTAD, UNCTADstat.

الشكل رقم (06) : تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي(2004 – 2013)

يمثل الشكل التالي منحنى بياني لتدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

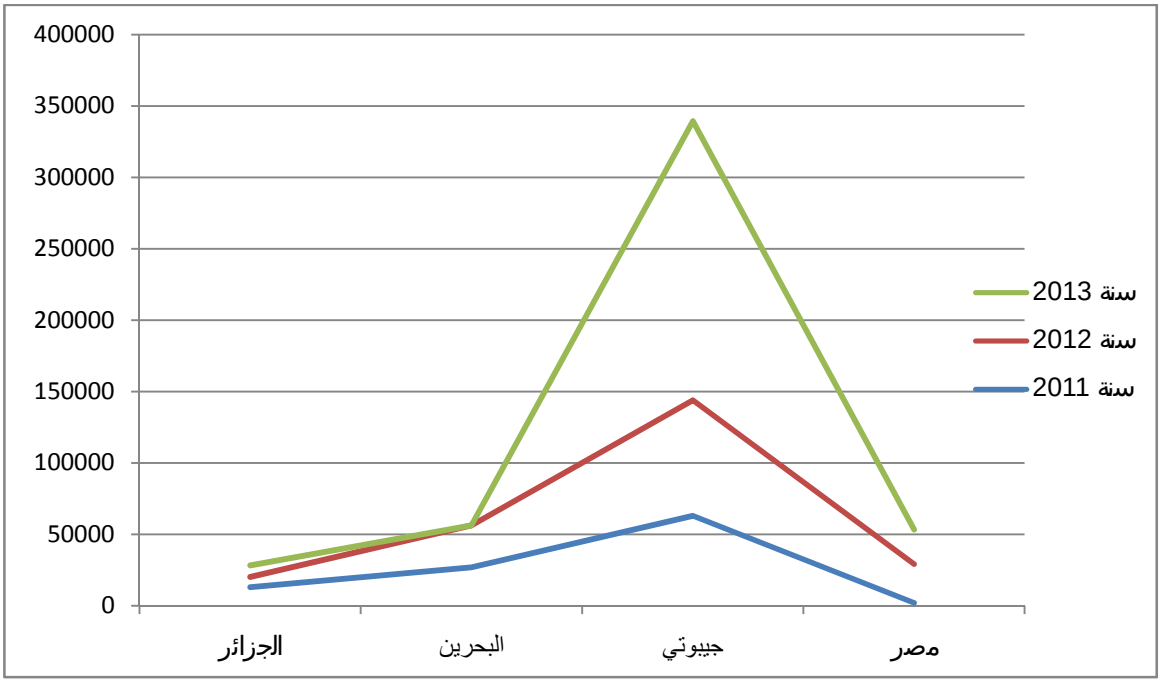

2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
1.0336	1.1095	1.6105	1.2894	1.5346	1.9938	1.4223
6.5802	6.5670	15.7519	8.0815	6.9771	1.1212	0.6061
5.7855	3.1333	14.0882	23.0389	23.3019	9.4953	2.3746
2.7244	5.6911	9.3212	8.7603	5.7597	3.5704	2.9752
1.1453	1.4208	0.7021	1.2973	1.7411	1.4049	1.1440
8.2095	15.7641	23.5374	15.3247	12.8625	10.1306	6.2472
0.0400	0.2895	0.1195	0.0972	0.0040	1.0511	1.0874
11.5707	15.1939	13.9567	13.4730	14.4049	13.8632	11.5286
1.0723	2.2838	3.7475	6.1435	3.3359	4.8084	2.3585
22.0292	37.1659	5.0844	4.1520	9.7182	0.1066	4.1362
1.5708	2.7787	3.7316	3.7282	2.7983	2.1469	1.7339
0.4499	4.9766	4.3392	7.9521	4.8597	3.0783	3.0291
3.7782	5.6141	5.7488	5.8962	3.2781	8.3076	3.7326
0.7506	3.6829	4.8536	5.8463	7.5906	8.4964	5.5490
0.2414	1.0365	4.0167	5.6786	3.3461	5.3686	10.4556
1.1647	1.0034	0.4027	0.5461	0.8244	4.4720	2.1607
5.6709	6.3588	5.7201	4.0998	4.0657	4.2471	4.1547
1.3037	1.7607	1.9904	3.0839	2.7886	4.7486	2.4298
2.0495	2.4265	9.6228	4.1538	6.1501	3.8840	3.4126
6.7672	6.0348	5.7654	5.5004	4.3501	1.5709	1.9137
0.9194	1.5863	4.9139	3.5785	5.1144	0.4540	0.6052
84.3741	122.7055	139.0244	131.7209	124.7979	94.1066	73.0571
1.7191	2.1453	2.9438	3.5365	2.9322	2.0751	2.2107
3.0772	3.1260	3.3955	3.8886	3.7622	3.0292	3.0759

3.5575	3.0830	4.4653	4.9581	5.1826	4.1054	3.3659
1.2906	1.8060	2.7280	3.3377	2.4590	1.5628	1.7088

الإقتصاديات المتقدمة :

هو كلما تقدمت الدول كلما كانت النسبة أقل للإستثمار الأجنبي المباشر خطرا للإمكانيات الكبيرة التي كونتها هذه الدول من رأس المال التكنولوجي وخبرة ،مما يغنيها إلى حد معين من الإستثمارات الأجنبية .

النسبة حول 1.7% من خلال الجدول نلاحظ

كانت النسبة في إرتفاع من سنة (2004–2007) حيث كان أقصى إرتفاع لها في سنة 2007 بنسبة 3.88% والنسبة تكون أعلى تشاطر الأسباب .

بينما الدول الموجودة في مرحلة الإنتقالية فنسبتها أعلى لأنها في حاجة إلى إنعاش الإقتصاد كما كان الوضع بالنسبة للدول البارزة كالبرازيل والصين ،والأرجنتين حيث إن هذه الدول كانت تسعى إلى قفزة نوعية في نقل التكنولوجيا لذا لقيت الإستثمارات الأجنبية قبولا واسعا ،ولو عن طريق الإستدانة في حالات كثيرة .

تعكس نسبة تدفقات الإستثمار الأجنبي الوارد على الناتج المحلي مدى أهمية تدفق هذا الإستثمار في النمو الإقتصادي وبالتالي مدى الأثر التالي يحققه على إقتصاد الدول العربية والأرقام السابقة تشير إلى أن أكبر المساهمات تحققت في الدول العربية ذات الإقتصاد الصغير مثل البحرين ولبنان والأردن وتونس في الفترة (2004–2007) وهي دول في مجملها غير مصدرة رئيسية للنقط .

أما بالنسبة للجمهورية اليمنية فالأمر يختلف حيث أنها من الدول والأقل نمو في العالم ،كما أن صغر الإحتياطي النفطي لديها يؤثر على حجم تدفقا الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد وإضطراب الوضع الأمني والسياسي .

أما بالنسبة لموريطانيا تميزت بإرتفاع نسبة الناتج المحلي الإجمالي حيث وصل في سنة 2012 إلى 235.79 وذلك لا يعني أنها أقوى من الدول العربية الأخرى لأنها الناتج المحلي الإجمالي أقل مقارنة بالدول العربية الأخرى .

أما بالنسبة للجزائر فإن سبب التذبذب في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي هو عدم التخلي من قاعدة 51–49 وهو ما ينقر المستثمر الأجنبي وضعف النظام البنكي ،وبرنامج تشغيل الشباب ومناصب العمل التعاقدية التي هي حل مؤقت للبطالة ،وليس منصب عمل دائم .

كما أن إعتماد الجزائر بشكل كبير لقطاع المحروقات وإهمال القطاعات الأخرى وما نشهده في الآونة الأخيرة من تراجع أسعار النفط التي أدت بالجزائر إلى إشباع سياسة التقشف .

المطلب الثاني: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت

الجدول رقم (11): تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة (2005 – 2014) كنسبة من إجمالي تكوين رأس الثابت.

يمثل هذا الجدول تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة (2005 – 2014) كنسبة من إجمالي تكوين رأس الثابت.

اقتصاد/ عام	2014	2013	2012	2011
الجزائر	2.13	3.75	4.74	4.07
البحرين	22.38	19.31	15.06	17.21
جيبوتي	20.00	66.89	28.90	25.33
مصر	12.58	11.21	14.72	−1.23
العراق	9.05	8.18	7.06	4.59
الأردن	23.07	25.06	22.27	23.58
الكويت	1.70	5.78	12.89	15.66
لبنان	26.94	25.02	29.86	31.40
ليبيا	0.39	4.52	10.94	0.00
موريتانيا	23.52	45.43	51.05	28.52
المغرب	10.88	10.53	9.09	8.43
فلسطين		9.70	13.30	10.60
سلطنة عمان	5.34	7.55	5.45	6.75
قطر	1.45	−1.40	0.72	1.86
السعودية	4.44	5.02	7.43	10.75
الصومال		41.10	41.20	47.80
السودان بعد 2011	10.66	13.67	22.05	15.54
سوريا	0.00	0.000	0.00	0.00
تونس	11.27	11.75	16.39	11.53
الإمارات	11.19	11.87	11.78	10.16

اليمن	−17.06	−4.08	− 17.23	−28.80
العالم	6.48	7.96	7.88	9.13
الاقتصاديات المتقدمة	5.45	7.80	7.59	9.26
الاقتصاديات النامية	7.43	7.59	7.77	8.40
الاقتصاديات المتحولة	8.05	15.27	13.56	16.80

2010	2009	2008	2007	2006	2005
3.93	5.24	5.27	4.68	6.62	4.96
2.33	4.44	29.73	12.52	53.41	25.57
15.66	18.36	48.73	50.95	38.15	12.00
15.19	18.82	26.24	42.60	49.93	33.51
4.56	6.48	6.38	4.95	2.66	4.66
26.45	4.24	46.17	55.76	92.48	51.47
6.40	5.85	−0.02	0.48	0.75	1.98
40.21	47.46	50.49	56.64	74.24	70.34
6.65	13.01	10.26	19.84	17.64	8.28
8.25	−0.28	24.71	15.18	18.58	63.06
5.65	6.95	8.47	11.93	13.26	10.09
12.45	24.85	4.43	1.84	1.33	3.70
8.34	10.88	13.29	23.24	15.80	23.09
11.04	19.22	7.67	12.38	13.47	17.54
22.65	32.99	33.29	24.74	23.76	19.09
52.56	26.86	16.68	28.92	19.82	5.11
18.34	18.45	17.21	16.76	25.72	33.60
11.78	26.59	16.68	15.04	9.05	7.52
13.97	15.93	26.03	18.02	42.61	11.31
7.84	5.56	19.44	23.33	32.80	32.83
5.23	3.80	37.47	24.64	35.89	9.74
8.74	8.49	9.80	13.56	11.55	8.51

8.20	8.06	8.32	13.83	11.24	7.30
8.95	8.53	11.30	12.24	11.55	11.25
15.52	16.98	21.62	21.49	20.86	15.21

المصدر:تقريرالاستثمار العالمي 2015 (الأنكتاد).

الشكل رقم (07): منحنى بياني تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة (2005 – 2014) كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

يمثل هذا المنحنى تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة كنسبة من اجمالي تكوين رأس المال الثابت

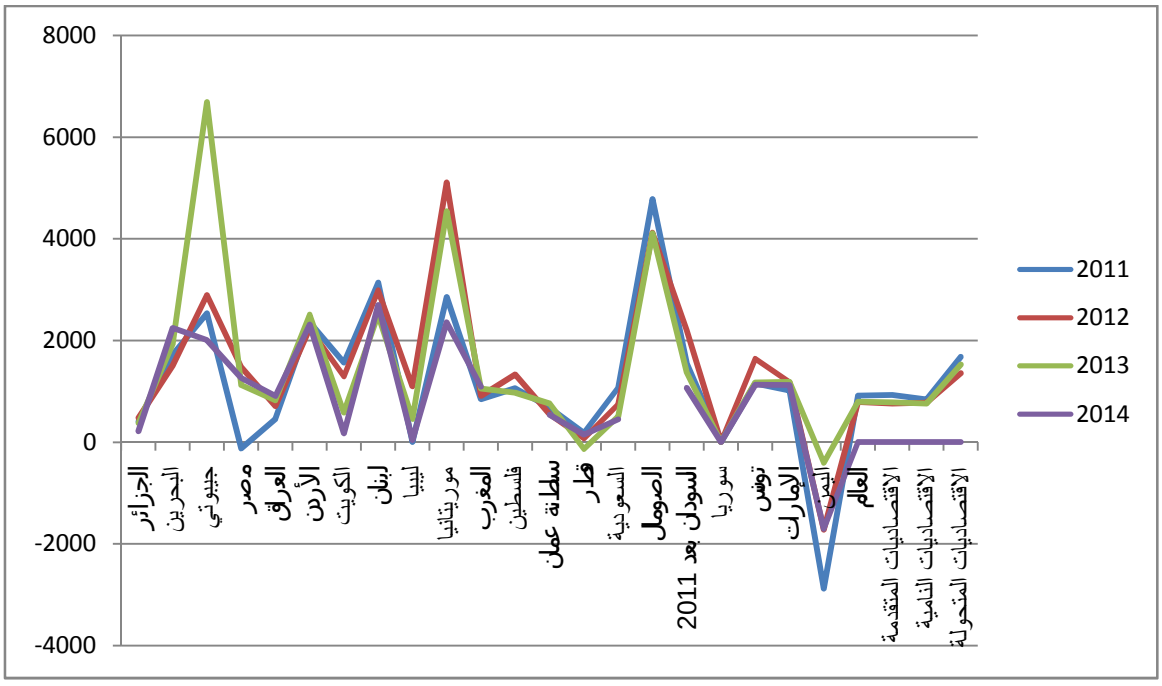

فيما يتعلق بتصنيف الدول العربية بحسب التدفقات الواردة كنسبة من تكوين رأس المال الثابت من الملاحظ أن النسبة تشهد تراجعا كبيرا خلال الفترة ما بين عامي 2005 و2011 في كل من الدول العربية ولاسيما في لبنان وجيوتي والأردن التي هبطت فيها النسبة بأكثر من النصف رغم ذلك لازالت لبنان متصدرة التصنيف بنسبة 78.69% بما يشير إلى إعتماد إقتصاد لبنان على تدفقات الإستثمار المحلي أو لردم النجوة عن عدم كفاية المدخرات المحلية التمويل الإستثمار الوطني ،كلها مجموعة الدلو التي تضم كلا من جيوبوتي والأردن والسودان والسعودية والبحرين وتونس ،بنسب تتراوح ما بين 25.6% إلى 11.2% .

مصر بلغت نسبة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت في عام 2007 حوالي 43% مقابل حوالي 30% في عام 2005 ،و جاء هذا الإرتفاع نتيجة للزيادة الكبيرة التي حققتها تدفق إستثمار أجنبي المباشر خلال عامي 2007–2005 .

كذلك نجد أن نسبة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الدول المصدرة الرئيسية للنقط بدأت في الإرتفاع نظرا للزيادة الكبيرة في تدفق الإستثمار أجنبي من خلال السنوات الماضية وخاصة في كل من السعودية في الإمارات وبدأت هذه السنة في الإنخفاض .

و أدت الإتجاهات الإحتياجات الشعبية التي تشهدها المنطقة العربية على تغيرات كبيرة في هيكل أسواق العمل العربية لأنها فرزت العديد من العاطلين الجدد .

وهذه النسب تدل على انه من الناحية المالية إستطاع الإستثمار أ.م أن يساهم مساهمة كبيرة في الإستثمار المحلي وتكوين رأس المال والثابت وبالتالي أصبح يلعب دورا مهما في التصور الإقتصادي ويتعاظم هذا الدول في الدول العربية غير التغطية التي كانت تعاني من إنخفاض حجم الإستثمار الأمر الذي أثر سلبا على التصور الإقتصادي خلال السنوات الماضية إلا أن هذا التأثير لازال بدرجة كبيرة في الإقتصادية العربية الصغيرة نسبيا ،ويمكن إختيار أن الإستثمار الأجنبي المباشر تأثير على الجانب المالي الإستثماري وهو أحد أهداف التي ترمي إليها الدول من جذب هذا الإستثمار .

خلاصـــة:

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر النشاط الاقتصادي الأساسي و مفتاح التنمية الاقتصادية لدول العالم و بصفة خاصة الدول العربية التي تفتقر العديد منها إلى رأس المال بسبب ضعف مدخراتها الناتجة أصلا من ضعف مستوى الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي انتشار البطالة التي يمكن أن تنخفض مع ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر و الذي يمكن من خلاله زيادة حجم التوظيف و المساهمة في تكوين رأس المال بهدف تحقيق تقدم علمي و تقني يقود إلى نجاح النمو الاقتصادي.

الخاتمـــــة العامـــة

الخاتمة العامة :

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم الأدوات التي تساهم بصورة كبيرة في خلق مناصب الشغل والتقليل من مشكلة البطالة ،لذلك البلدان العربية معنية حاليا بضرورة تفعيل المنهج الإقتصادي والإداري من خلال تحسين الإستثمار في الدول العربية وإزالة القيود التنظيمية والقانونية لجذب الأموال العربية من الخارج وجذب المستثمرين للجانب .

وجاءت هذه الدراسة باحثة في موضوع الإستثمارات الأجنبية المباشرة وعلاقتها بالبطالة مركزة على الفترة (2005–2015)بخصوص تطور تدفقاتها الواردة إلى الدول العربية وإتجاهتها الجغرافية والقطاعية وأثرها على معدلات البطالة في هذه الدول .

النتائج :

1– هناك علاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والبطالة تكون إيجابية إذا كان يوفر وظائف جديدة وسلبية إذا إعتمد على الآلات والعمالة الأجنبية .

2– تسعى الدول العربية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال الحوافز والضمانات الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية للتقليل من حدة البطالة .

3– تقلب وتذبذب في حجم التدفقات الواردة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية بين فترة وأخرى مما أثر على معدل البطالة .

4– ترتبط أسباب البطالة في الدول العربية بالسياسات الداخلية للمجتمع كالزيادة السريعة في النمو السكاني وبالتالي زيادة في القوى العاملة ومنه زيادة العاطلين عن العمل .

5– إن تحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر في النمو الإقتصادي أصبح من العوامل الرئيسية التي تؤثر على التشغيل في العالم العربي .

6– لقد أصبح الإستثمار الأجنبي المباشر مصدرا مهما للتمويل الخارجي لكثير من الدول العربية فهو شكل مختلف لتدفقات رؤوس الأموال الخارجية .

التوصيات :

1– تدعيم الإستثمار الأجنبي المباشر وتوفير كل الظروف اللازمة له وتقديم خدمات ما بعد الإستثمار .

2- ينبغي أن تستوعب هذه الإستثمارات الأيدي العاملة العربية وتخفف من مشكلة البطالة ،فلا تمنح لها تسهيلات إذا كانت تستخدم أيدي عاملة أجنبية .

3- الإعتماد على الإستثمارات العربية البينية لمساهمتها في خلق فرص العمل في المنطقة العربية .

4- تقديم خدمات ما بعد الإستثمار أي مرافقة المستثمر في حل مشاكله طوال عمر المشروع .

إثبات أو نفي الفرضيات :

الفرضية الأولى :مؤكدة وذلك لما للاستثمار من أهمية في نقل التكنولوجيا والخبرات بين مختلف أقطار حول العالم.

الفرضية الثانية :مؤكدة مناخ الإستثمار مهم جدا في جذب الإستثمارات في المنطقة العربية .

الفرضية الثالثة : مؤكدة وذلك أنه هناك علاقة عكسية بين تدفقات الإستثمارات ومعدلات البطالة .

أفاق البحث :

يبقى هذا البحث مفتوحا لأنه لا يمكن حصرا هذا الموضوع الواسع والشائك في هذه الدراسة فقط وبالتالي فإن موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر والبطالة موضوع يستحق دراسة معمقة و تفاصيل كثيرة.

ولهذا نقترح على الباحثين الراغبين في معالجة نفس الموضوع التطرق إلى الجوانب التالية :

1- دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز العلاقات بين البلدان .

2- دور الإستثمارات العربية البينية في معالجة مشكلة البطالة في الدول العربية .

وتبقى المواضيع والدراسات محل الدراسة عديدة ونرجو أن تكون في النهاية إستوفينا الموضوع حقه ووضعنا أصنافه ببساطة تعود بالفائدة على طلبه العلم .

قائمـــــة المراجـــع

قائمــة المراجــع

الكتب بالعربيــة :

1- أحمد عارف عساف، محمود الوادي،" اقتتصاديات الوطن العربي"، دار المسيرة للنشر و التوزيع للطباعة، عمان، الأردن، 2010.

2- د. أسامة السيد عبد السميع" مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر 2005.

3- حسن محمد حسان و آخرون، " التربية و قضايا المجتمع المعاصر في البطالة - المتعلمين"، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر، 2007،

4- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، "العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي"، دار دجلة، عمان، الأردن.

5- عبد الله عبد الكريم، "ضمانات الاستثمار في الدول العربية"، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، سنة 2008.

6- عبد العزيز جمل مخيمر، أحمد الفتاح عبد الحليم"، دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في معالجة مشكلة البطالة في الدول العربية، المنظمة العربية للمنشورات الإدارية، الطبعة الثانية، القاهر، مصر، 2007.

7- د.علي عبد الوهاب نجا، "مشكلة البطالة و أثر الإصلاح الاقتصادي عليها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

8- كمال الدين عبد الغني المرسي، " الحل الإسلامي لمشكلة البطالة"، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، 2004.

9- ماجد أحمد عطا الله، "إدارة الاستثمار"، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، سنة 2001.

10- د. هشام فاروق، " الاستثمارات العربية واقعها و آفاقها في ظل النظام العالمي الجديد"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2006.

11- حسن محمد المجتمع المعاصر في البطالة - حسان و آخرون، " التربية و قضايا المتعلمين"، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر، 2007.

المذكــرات :

1- الوزاني آسية، عطاف كريمة، " دور المناطق الحرة و جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، مذكرة لنيل شهادة ليسانس كلية العلوم الاقتصادية، تخصص علوم مالية و نقدية، جمعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، دفعة 2014 – 2015.

2- جوامع لينة أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، دفعة 2014 – 2015.

3- نمر عمر زيارة، "أثر الاستثمار الأجنبي على إنتاجية العمل الفلسطيني، ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص علوم مالية، كلية اقتصاد و علوم إدارية، جامعة الأزهر، غزة، سنة 2013.

4- وسام كامل العماوي، "دور الاستثمارات العربية البينية في خلق فرص عمل في الدولة العربية، ماجستير العلوم الاقتصادية ، تخصص علوم مالية، كلية اقتصاد، علوم إدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2013.

المجــالات :

1- حسين عبد المطلب الأسرج" المشروعات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التشغيل في الدول العربية"، مجلة الباحث، العدد 08، سنة 2010، جامعة ورقلة.

2- نسيم حسن أبو جامع، "أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع العربي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الأزهر، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات و البحوث، المجلد الحادي و العشرون، العدد الأول، ص 427 ص 447، جانفي 2013.

3- يوسف مسعداوي، "تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارات لحالات بعض الدول العربية"، جامعة سعد دحلب، العدد الثالث، 2008.

- مجلة نيوز "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة".

الملتقيــات :

1- أحمد ميش النجار " دور الاستثمار المباشر في تنمية الدول العربية، ملتقى دولي "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة خنشلة، الجزائر، أيام الملتقى 09 – 04/10/ 2013.

2- أحمد طارطار، سارة حلمي" واقع و آفاق البطالة في العربي"، الملتقى العلمي الدولي، إستراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة و تحقيق التمنية الاقتصادية.

التقاريـــر :

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار 2011

2- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار 2014 .

3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار 2015 .

4- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008.

5- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009.

6- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012.

7- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013.

المواقــع الإلكترونيــة :

1- اتحاد المصارف العربية، إدارة الدراسات و البحوث، البطالة في الوظائف العربي.
www.nabonline.org/ar/risearch/economic

2- الجوزي جميلة، "دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية"،
www.kantakji.com.media/3210/01026.obc

3- حسن محمد عبد القوي، " البطالة المشكلة و العلاج"، أستاذ القانون بأكاديمية الشرطة.
www.policemc.gov.bh/mcms-srore/pdf

4- د. رانيا سعيد أبو بكر، " مقدمة في التجارة العالمية تخصص تسويق.power point .

5- نايف عبوش، " مشكلة البطالة في الوطن العربي الأسباب و المعالجة"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 4065، تاريخ النشر، 2013/04/17.الساعة 30: 23 www.ahewar.org/debot/shoulart

6- صحيفة العرب "عقبات كبيرة تحد من جاذبية المنطقة العربية للاستثمار الأجنبي، العدد 9980، ص 11، نشر بتاريخ 2017/07/16. www.alarab.co.uk/id=57286

7- تقرير دولي 30%نسبة بطالة في الأردن العام الماضي تم نشره بتاريخ 2014/05/30.
.Laghad.com/articles/804975